الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٦٤
الثلاثاء، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

(ي) تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة: تقرير الأمين العام (A/49/110 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): موضح في الوثيقة A/49/110 و Corr.1 أن الجمعية العامة مطلوب منها أن تعين خلال دورتها التاسعة والأربعين اشخاصا لملء الشواغر الناتجة عن انتهاء عضوية كل من السيد أندرزج أبرازيفسكي (بولندا) والسيدة أريكا إيرين دايس (اليونان) والسيد ريتشارد ف. هينس (الولايات المتحدة الأمريكية) والسيد كابونغو تونسالا (زائير) في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥.

كما يشار في تلك الوثيقة إلى أنه بعد أن يتشاور رئيس الجمعية مع الدول الأعضاء وفقا للفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، فإنه يقوم بوضع قائمة بالبلدان الأربعة التي سيطلب إليها اقتراح مرشحين للتعيين في الوحدة المذكورة.

وبعد أن قمت بإجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية، أود أن أنقل إلى الجمعية المعلومات التالية:

لقد أبلغني رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية في رسالة واردة منه بأن المجموعة قد أيدت ترشيح بولندا. وحيث أن دول أوروبا الشرقية قد أيدت ترشيح ذلك البلد - بولندا - لشغل أحد المناصب الشاغرة، فإنها ستدرج على القائمة، وبالتالي سيطلب من حكومة بولندا اقتراح مرشح.

وفيما يتعلق بالدول الافريقية، ففي ضوء المعلومات التي أتيحت للأمانة العامة، والتي مفادها

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

94-87184
9487184

أن هناك عدة مرشحين لمقعد واحد، فقد طلبت، في رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، مساعدة رئيس مجموعة الدول الافريقية، لضمان التوصل إلى اتفاق بشأن تقديم ترشيحها لمقعد واحد في وحدة التفتيش المشتركة، وذلك في موعد غايته ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

أما بالنسبة لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فقد وجهت رسالة مماثلة إلى رئيس تلك المجموعة، أطلب مساعدته في التوصل إلى الاتفاق في موعد لا يتجاوز ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر بشأن المرشحين اللذين سيشغلان مقعدين في وحدة التفتيش المشتركة.

أعطي الكلمة لممثل غانا بصفته رئيس مجموعة الدول الافريقية.

السيد لامبتي (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم تتمكن المجموعة الافريقية من اختيار مرشح واحد للمنصب المتاح لافريقيا في وحدة التفتيش المشتركة. لذا، تقدم المجموعة الافريقية للجمعية العامة أسماء أربعة مرشحين يتنافسون على هذا المنصب، كي تتخذ الجمعية القرار. وهؤلاء المرشحون هم: الدكتور أحمد محمود يوسف (السودان)، والسيد علي بادارا تال (بوركينا فاصو)، والدكتور يوجين ك. أدوبولي (توغو) والدكتور أنطوني أنغورورانا (أوغندا).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الدانمرك بصفته رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد هاكونسن (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بصفتي رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، يشرفني أن أحيطكم علما، السيد الرئيس، ومن خلالكم الجمعية العامة، بأن المجموعة أقرت في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤، ترشيح كل من الدكتور ولفغانغ مونتش (ألمانيا) والسيد إريكا إيرين دايس (اليونان) للتعيين في وحدة التفتيش المشتركة. وفي مرحلة لاحقة رشحت الولايات المتحدة السيد جون فوكس. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أبلغ رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى آنذاك الجمعية العامة والمجموعات الإقليمية الأخرى بالموافقة على ترشيح الدكتور مونتش (ألمانيا) والسيدة دايس (اليونان).

وهذا الوضع لم يتغير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نظرا لأن عدد البلدان المقدم من بين مجموعة الدول الافريقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى يتجاوز عدد الشواغر المتبقية، ولا تتمكن من وضع قائمة بالبلدان الثلاثة المتبقية، أود أن أتشاور مع الأعضاء عن طريق إجراء تصويت استشاري بالاقتراع السري لاختيار بلد واحد من الدول الافريقية وبلدين من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، التي سيطلب منها اقتراح مرشحين للتعيين في وحدة التفتيش المشتركة. ورغم أن هذا التصويت الاستشاري ليس انتخابا، فإننا سنتبع قواعد النظام الداخلي للجمعية التي تحكم إجراء الانتخابات.

هل هناك أي اعتراض؟

حيث أنني لم أر أي اعتراض، فإنني أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاجراء.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وفقا للممارسة المتبعة، سيدرج العدد المطلوب من البلدان التي تحصل على أكبر عدد من الأصوات ولا تقل عن أغلبية أصوات الحاضرين والمصوتين، على قائمة البلدان التي سيطلب منها اقتراح مرشحين.

أما في حالة تعادل الأصوات لمقعد ما، فسيجري اقتراع محدود يقتصر على الدول التي حصلت على عدد متساو من الأصوات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الإجراء أيضا؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أوجه نظر الأعضاء إلى حقيقة أن البلدين التاليين لديهما بالفعل مواطنون يعملون في وحدة التفتيش المشتركة: الجزائر عن الدول الافريقية؛ وايطاليا عن دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

لذلك، ينبغي ألا يظهر اسما هاتين الدولتين على بطاقات الاقتراع، ولا اسم بولندا الذي سيُضمَّن في قائمة البلدان التي سيتم اختيارها كما ذكرت من قبل.

وقبل أن أطلب إلى الأمانة أن توزع بطاقات الاقتراع، أود أن أذكِّر أعضاء الجمعية العامة بأننا سنختار ثلاثة بلدان: واحد من بين الدول الافريقية واثنين من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وسيطلب من الدول التي يتم اختيارها أن تقترح مرشحين لشغل المقاعد الشاغرة في وحدة التفتيش المشتركة.

وفي هذه المرحلة، لا تقوم الجمعية العامة - وأكرر لا تقوم - بتعيين أعضاء وحدة التفتيش المشتركة. كل ما تفعله هو انتخاب ثلاثة بلدان سيُطلب إليها أن تقترح مرشحيها. وعلى ذلك فإن أسماء البلدان، وليس أسماء الأفراد، هي التي يجب أن تظهر على بطاقات الاقتراع.

وأود أن أكرر ذكر اسماء البلدان التي تود أن تتقدم بترشيحات. وهي من الدول الافريقية: أوغندا، وبوركينا فاصو، وتوغو، والسودان. ومن دول أوروبا الغربية ودول أخرى: ألمانيا واليونان، الدولتان اللتان حظيتا بتأييد مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، والولايات المتحدة الأمريكية.

ستوزع الآن بطاقات الاقتراع المؤشر عليها بالعلامتين "ألف" و "باء".

هل لي أن أطلب من ممثلي الدول ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع تلك؟

هل لي أن أطلب أيضا من أعضاء الجمعية العامة أن يكتبوا على بطاقة الاقتراع المؤشر عليها بالعلامة "ألف" اسم دولة واحدة من بين الدول الافريقية، وعلى بطاقة الاقتراع المؤشر عليها بالعلامة "باء" اسمي دولتين من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وستكون تلك الدول الثلاث هي الدول التي يريدون التصويت لصالحها.

وستعتبر بطاقات الاقتراع باطلة إذا كانت تتضمن أكثر من اسم واحد من بين الدول الافريقية، وأكثر من اسمين من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ولن تحتسب أسماء الدول التي تكتب على بطاقات الاقتراع من خارج المنطقة ذات الصلة.

بدعوة من الرئيس تولى السيد موينوز (اسبانيا)، والسيد جكتا (الجزائر)، والسيد ميهاي (رومانيا)، والسيدة شافيز (كوستاريكا)، والسيد بدانوره (المملكة العربية السعودية) فرز الأصوات.

أجري التصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٥/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٦/٥٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نتيجة التصويت كالتالي:

الدول الافريقية

عدد بطاقات الاقتراع:	١٧٤
عدد البطاقات الباطلة:	صفر
عدد البطاقات الصحيحة:	١٧٤

الممتنعون عن التصويت: ١
عدد الأعضاء المصوتين: ١٧٣
الأغلبية المطلوبة: ٨٧

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:
بوركينا فاصو ٧٩
السودان ٣٥
توغو ٣٣
أوغندا ٢٦

دول أوروبا الغربية ودول أخرى:

عدد بطاقات الاقتراع: ١٧٤
عدد البطاقات الباطلة: صفر
عدد البطاقات الصحيحة: ١٧٤
الممتنعون عن التصويت: ١
عدد الأعضاء المصوتين: ١٧٣
الأغلبية المطلوبة: ٨٧

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:
ألمانيا ١٢٧
الولايات المتحدة الأمريكية ١٠٧
اليونان ١٠٢

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بالنظر إلى حصول ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الأغلبية المطلوبة، فإن اسميهما سيدرجان في قائمة البلدان المقرر وضعها.

وحيث ما زال يتعين شغل مقعد واحد من بين الدول الافريقية فسوف نمضي الآن، طبقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي، في جولة ثانية من الاقتراع تقتصر على دولتين من الدول الافريقية لم يتم اختيارهما ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق - أي بوركينا فاصو والسودان.

ستوزع الآن بطاقات الاقتراع المتعلقة بالدول الافريقية. فهل لي أن أرجو الممثلين كتابة اسم الدولة التي يرغبون في التصويت لصالحها على بطاقات الاقتراع. وسيعلن بطلان بطاقات الاقتراع التي تتضمن اسم دولة أخرى خلاف بوركينا فاصو والسودان أو تتضمن اسم أكثر من دولة واحدة.

بدعوة من الرئيس تولى السيد موينوز (اسبانيا) والسيد ميهاي (رومانيا) والسيدة شافيز (كوستاريكا) والسيد بدانوره (المملكة العربية السعودية) فرز الأصوات.

أجري التصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٧/٠٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٢٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نتيجة التصويت كما يلي:

عدد بطاقات الاقتراع ١٧٦
عدد البطاقات الباطلة: ٥
عدد البطاقات الصحيحة: ١٧١
الممتنعون عن التصويت: صفر
عدد الأعضاء المصوتين: ١٧١
الأغلبية المطلوبة: ٨٦

عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:
بوركينا فاصو ١٣٠
السودان ٤١

نظرا لحصول بوركينا فاصو على الأغلبية المطلوبة فسيدرج اسمها في قائمة البلدان المقرر وضعها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر الأعضاء على ما قدموه من مشورة ومساعدة. بموجب المادة ٣، الفقرة ١، من النظام الداخلي لوحدة التفتيش المشتركة، سيُطلب إلى ألمانيا وبوركينا فاصو والولايات المتحدة الأمريكية اقتراح مرشحين لتعيينهم في الوحدة.

بعد إجراء المشاورات المنصوص عليها في المادة ٣، الفقـــرة ٢ من قانون وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك التشاور مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بوصفه رئيس لجنة التنسيق الإدارية، سأقدم للجمعية في وقت لاحق قائمة بالمرشحين لتعيينهم.

وأشكر فارزي الأصوات على مساعدتهم.

بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ٩٢ من جدول الأعمال (تابع)

خطة للتنمية: جلسات عامة استثنائية على مستوى رفيع للنظر في سبل تعزيز خطة للتنمية وإعطائها زخما سياسيا

تقرير الأمين العام (A/49/665)

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/49/320)

السيد كاساندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد بات من المعترف به أن التنمية هي التحدي الأكثر إلحاحا والأصعب الذي تواجهه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره. التنمية والسلم يرتبطان ارتباطا وثيقا لا ينفصم. وبالمعنى الحقيقي إن التنمية مرادف للسلم. ولهذا السبب لا يمكن أن يكون هناك سلم، دون تنمية وخطة للسلم تكون ناقصة دون خطة للتنمية.

وفـــي ضـــوء هذه الخلفية يرحب وفدي بالتقرير الأخير للأمين العام وتوصياته بشأن خطة للتنمية الواردة في الوثيقة A/49/665 ويمتدح الأمين العام على توصياته الواضحة والشاملة استمرارا لتقريره (A/48/935) عن "خطة للتنمية" المؤرخ ٦ أيار/مايـــو ١٩٩٤. ونـــلاحظ أن تقـــريره الأخير وتوصياته الأخيـــرة يأخذان بعين الاعتبار الآراء والتعليقات ذات الصلة بشأن ذلك التقرير، بما في ذلك البيانات المدلى بها خلال المناقشة العامة للدورة الحالية.

وقبل عرض تعليقاتنا على التقرير الأخير للأمين العام، يود وفدي أن يضم نفسه الى بيان السفير العمامرة، الممثل الدائم للجزائر، الذي تكلم نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين.

إننا نتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي التسليم بأن التنمية هي أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا. لذلك ينبغي أن تحظى بالدعم المعزز للمجتمع الدولي والتزامه القوي. ونسلم بالطبيعة المتعددة الأبعاد التي تتسم بها التنمية. ونعترف بأهمية الأبعاد الخمسة المحددة في التقرير المبدئي للأمين العام بشأن خطة للتنمية: وهي السلم، والاقتصاد، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية. وفي الوقت ذاته ينبغي أن نؤكد على تكامل هذه الأبعاد جميعا. وينبغي النظر للتنمية بشكل شامل. وفضلا عن ذلك، حتى تكون التنمية مستدامة، ينبغي تناول جميع أبعادها.

إن توافق الآراء على الأهمية البالغة للتنمية ومغزاها بالنسبة لمستقبلنا المشترك ينبغي أن ينعش ويعيد تنشيط التعاون الدولي بشأن التنمية. وفي هذا الإطار، ينبغي تعزيز إسهام النظام المتعدد الأطراف في التنمية.

وبصفة خاصة ينبغي تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في التنمية. وفي هذا الخصوص نوافق على التوصية بأن الأوان قد آن لكي تحقق الأمم المتحدة ولايتها الأصلية في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي، وتجعل السعي الشامل الى التنمية محور عملها. وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي إدخال المزيد من الإصلاحات على الأمم المتحدة وإعادة تنشيطها.

ونعلق أهمية كبيرة على دور الجمعية العامة لصوغ توافق الآراء على التعاون الدولي بشأن التنمية وإعطائه زخما سياسيا. ونرحب بتوصيات الأمين

العام في هذا الصدد. ونرجو أن تتيح الفرصة للتقييم المستمر للأنشطة الإنمائية والجوانب الأخرى للتعاون الدولي بشأن التنمية.

ويود وفدي إبراز الحاجة الى اتخاذ تدابير إضافية من أجل إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي لكي يضطلع بالدور الهام المناط به بمقتضى الميثاق. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات الأمين العام بغية تحسين دور المجلس وفعاليته في مجالي السياسة وتنسيق البرامج وأن يوفر أيضا رقابة حكومية دولية على الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يدخل الوكالات المتخصصة في صلة عمل أوثق مع الأمم المتحدة. لذلك نؤيد التوصيات بشأن تعزيز الروابط بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. ونرى أن المجال واسع لتحسين التعاون والتنسيق بين مؤسسات بريتون وودز وأجهزة الأمم المتحدة في مختلف المجالات بما في ذلك استراتيجيات تقليل حدة الفقر وبرامج التكيف الهيكلي وحماية البيئة.

ويتفق وفدي مع الأمين العام على ضرورة توفير تمويل واف بالغرض ويمكن التنبؤ به للبرامج الإنمائية للأمم المتحدة على نطاق يتناسب مع الأولوية الممنوحة للأنشطة الإنمائية. إذ أننا نلاحظ بقلق شديد أن الضغوط المالية وعدم ثبات التمويل على حال يقوضان البرامج والأنشطة الإنمائية للأمم المتحدة. وبغية ضمان فاعلية الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء، أن نفي بالتزاماتنا المالية ونثبت التزامنا بتحدي التنمية.

إننا نؤيد توصيات الأمين العام المتصلة بإقامة بيئة دولية مؤاتية لتشجيع التنمية في البلدان النامية وخاصة أقل البلدان نموا.

ويؤيد وفدي التوصية بضرورة الوفاء بالالتزامات السابقة المتصلة بمساعدة التنمية. وفضلا عن ذلك، نؤيد الرأي القائل بضرورة زيادة المستوى العام لمساعدة التنمية بغية توفير الموارد الجديدة والإضافية المطلوبة لحفظ السلم والمساعدة الإنسانية وحماية البيئة. ونحن في غنى عن التأكيد على أهمية إيجاد حل شامل وناجع لمشكلة المديونية. لذلك نؤيد توصيات الأمين العام في هذا الصدد. وينبغي بصفة خاصة، إلغاء الديون بالكامل لأقل البلدان نموا وأفقر البلدان. هذا هو موقفنا منذ أمد طويل. ونرى أن المؤتمر الدولي المزمع لتمويل التنمية ينبغي أن يتناول مشكلة المديونية بأسلوب شامل ذي توجه عملي.

لقد حدد الأمين العام في تقريره أهدافا مشتركة ذات أولوية، بما في ذلك افريقيا، وتمكين المرأة، والقضاء على الفقر. وهذه الأهداف يمكن أن تصبح محل جهود صناديق وبرامج الأمم المتحدة وشركائها من الوكالات. وفي هذا الصدد نؤيد التوصيات بتوفير زخم أكبر لجهود التنمية في افريقيا وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في افريقيا في التسعينات. ونؤمن بقوة بأن البرنامج الجديد ينبغي أن توفر له موارد تتناسب والالتزامات المتعهد بها لأفريقيا والأولوية الممنوحة لها.

ختاما نود أن نؤيد التوصية بأنه ينبغي وضع إطار عام لتنفيذ الأهداف المقررة في مؤتمرات الأمم المتحدة. وبصفة خاصة نؤيد الاقتراح بأنه

> "ينبغي توليف الأهداف والمرامي، وتقدير تكلفتها، وتحديد أولوياتها، ووضعها في منظور زمني معقول للتنفيذ." (A/49/665، ص ١٨)

تلك التوصية وغيرها من التوصيات الهامة للأمين العام ينبغي بحثها تفصيلا من جانب الفريق العامل المفتوح العضوية، الذي نؤيد إنشاءه.

السيد فلوسوفيتش (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني سرورا كبيرا حقا أن أهنئ الأمين العام على إعداد تقريره "خطة للتنمية: توصيات". ففي حين أن الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أتاح لنا، هذه السنة، فرصة

استثنائية لمناقشة بعض المسائل ذات الصلة المتعلقة بالمهام التي ستضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية مستقبلا، فإن تقرير الأمين العام سيساعدنا على أن نعطي هذه المهام شكل مبادئ توجيهية وتوصيات أكثر تحديدا متفق عليها.

لذلك نتطلع بفارغ الصبر الى العمل مع وفود أخرى من أجل التوصل الى توافق الآراء على دور الأمم المتحدة في مجال التنمية، ارتكازا على تقرير الأمين العام وأحكام الميثاق. ولقد ركزنا في الجمعية العامة، قبل سنتين، على خطة أخرى هي "خطة للسلام". وبولندا ترى أن الوثيقة المعروضة علينا ينبغي أن تصبح ما أن تعتمد، على قدم المساواة مع الوثيقة السابقة ومساوية لها في المنزلة، وربما نقوم جميعا بتحسينها.

وكما ذكرنا خلال المناقشة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تؤيد بولندا بالكامل مفهوم التنمية بأبعادها الخمسة، كما أوجزها الأمين العام. والأمم المتحدة إذ تعزز أهداف التنمية في ضوء ذلك، تجد نفسها في موقف فريد، بوصفها محفلا عالميا، لتيسير فهم أفضل للمشاكل الناشئة، ولوضع القواعد والمعايير استجابة للبيئة العالمية المتغيرة باستمرار. والأمم المتحدة توفر لنا أيضا الإطار المؤسسي الأفضل لتعزيز التنمية التي يكون الانسان محورها، وتكون عادلة ومستدامة اجتماعيا وبيئيا.

يجب ألا يشكك أحد في تلك المهام الأساسية في مجال التنمية أو يطعن بها. وتنفيذها يتطلب نهجا متكاملا ينبغي له، كما اقترح وفد بلدي في مناسبات مختلفة، أن يترجم في شكله المؤسسي الى دمج اللجنتين الثانية والثالثة للجمعية العامة.

ونتفق أيضا مع الرأي القائل بأن خطة الأمم المتحدة للتنمية تتطلب مزيدا من التنظيم. والاقتراح القاضي بتوليف الأهداف والمرامي لمؤتمرات الأمم المتحدة، وتقدير تكلفتها، وتحديد أولوياتها، ووضعها في منظور زمني معقول للتنفيذ، سيخدم هذا الغرض.

وبالانتقال الى الجوانب العملية لأنشطة الأمم المتحدة، نسلم بأن المنظومة لها نقاط قوة عديدة، ولكن لها نقاط ضعف عديدة أيضا. فنقاط القوة هي، في جملة أمور، شبكة تمثيلها على الصعيد العالمي، وخبرتها في مجالات محددة عديدة، وحيادها في العمل. أما بعض نقاط ضعفها فتنشأ، بما هو تناقض ظاهر، من نفس الخصائص المذكورة. لهذا السبب توجد حاجة ملحة الى قيام الأمم المتحدة بعمليات أكثر تركيزا، وينبغي لها أن تركز على المجالات التي تكون لديها فيها ميزات مقارنة، وقد حدد الأمين العام بحق بعضا منها.

إن التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية أو الكوارث التي يصنعها الانسان، والمساعدة الفورية المطلوبة للاجئين هما أفضل مثالين على عمليات الأمم المتحدة، مع ما لديها من شبكة عالمية وحياد سياسي. وستتعزز أيضا نقاط القوة هذه عن طريق قيام تنسيق أفضل بين جميع هيئات وأجهزة الأمم المتحدة. وفي المجالات الموضوعية، تتطلب المحاولات الأخيرة الرامية الى تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) المزيد من التشجيع وينبغي أن تكون مثالا يحتذى في مجالات أخرى.

إن أمام الأمم المتحدة إمكانات واسعة لإقامة صلات بين حفظ السلم، والمساعدة الإنسانية والتنمية. والواقع إن المجتمع العالمي كثيرا ما يواجه بحالة يكون فيها التحول السلس من الصراع العسكري الى النمو المطرد أمرا مطلوبا. ونود هنا أن نؤكد مجددا على موقفنا الداعي الى الحاجة الى قيام تفاعل بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن ذلك أن يهيئ للأمم المتحدة احتمالات أفضل لتنفيذ الدبلوماسية الوقائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وبولندا لا تزال تؤيد دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى

تقديم تقارير الى مجلس الأمن عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تتصف بأهمية خاصة بالنسبة للسلم والأمن والاستقرار العالمي. وهذا الاحتمال منصوص عليه في الميثاق، لكن هذه الصلة المفقودة، على الصعيدين الموضوعي والمؤسسي معا، لم يسبر غورها أبدا. وقد ناقش هذه المسألة مؤخرا فريق من الخبراء البارزين العاكفين، تحت رعاية مؤسسة فورد، على دراسة مستقبل الأمم المتحدة. وتقوم السيدة حنة سونشوكا، رئيسة وزراء بولندا السابقة، بالمشاركة في تلك المناقشات.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موانغولو (ملاوي).

لقد لاحظنا بارتياح أن تقرير الأمين العام السابق عن "خطة للتنمية" أولى اهتماما خاصا للصلة بين التنمية وحقوق الانسان. وإننا نؤكد مجددا اقتراحنا القاضي بأن يعد الأمين العام خطة لحقوق الانسان. إن احترام حقوق الانسان لم يعد يعتبر ضرورة أخلاقية فحسب. وكما قال فخامة السيد جوليوس نيريري، رئيس جمهورية تنزانيا السابق، خلال جلسات الاستماع العالمية:

"لو كنت بلدا مانحا، فلن أقدم المساعدة الى دكتاتور أبدا".

إن هذا العامل هام أيضا ومشجع على التنمية. وتجربتنا الذاتية فيما يتعلق بذلك، ارتكازا على تحول فريد متزامن نحو مجتمع ديمقراطي وسوق حرة، ستكون بالتأكيد جديرة بأن تدرسها الأمم المتحدة بعناية. لذلك من المؤسف أن نلاحظ أنه لا ينظر الى مشكلة التحول - ربما تكون إحدى أروع العمليات السياسية والظواهر الاجتماعية في العقد الحالي - إلا من وجهة نظر الموارد الاضافية للمساعدة الدولية المقدمة الى البلدان التي تمر بهذا التحول. والحاجة لا تقوم الى نهج خلاق يمكن هذه البلدان من التكامل بسرعة مع الاقتصاد العالمي فحسب، بل إن هذه العملية يجب أن ترى أيضا من منظور تأثيرها على حالة الاقتصاد العالمي.

إن هذا التأثير له بعدان. أولا، يتيح فرصا لتوسع اقتصادي جديد، وأسواق جديدة وإمكانيات جديدة للاستثمار. وثانيا، على الصعيد السياسي، ينهي عهدا طويلا من الغموض حيال أنماط التنمية. ولا يوجد أي شك بعد الآن في أن النمو المطرد وبالتالي التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقهما إلا على أساس سياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تفضي الى ازدهار المشاريع الحرة والى إنشاء دولة يشعر الأفراد فيها أنهم مسؤولون لا عن مستقبلهم بالذات فحسب، بل أيضا عن مستقبل أسرهم ومجتمعهم ودولتهم وكوكبهم.

إن إحدى المسائل الرئيسية في مناقشتنا "خطة للتنمية" هي التفاعل بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. فالأمين العام يقترح عدة مجالات يمكن اتخاذ مبادرات مشتركة فيها. ومن الأهمية الكبرى أن يتطور هذا التعاون أيضا على الصعيد القطري. وينبغي للمنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة أن يفرزوا في الواقع الاجراءات التعاونية مع ممثلي مؤسسات بريتون وودز بغية تحديد مجالات الامتياز المقارن لجميع الوكالات الممثلة التابعة لأسرة الأمم المتحدة، وبالتالي تحقيق أفضل النتائج، بالطريقة الممكنة الأشد فعالية، لدى مساعدة كل بلد بمفرده.

ونلاحظ أيضا، بكثير من الارتياح، أن بعض الاجراءات التعاونية بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز قائمة فعلا على صعيد المقر. وما يخطر على بالي بصورة خاصة هو مرفق البيئة العالمية الذي تديره وكالتان من وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي. ومن المثير مراقبة كيفية تطور هذا التعاون عن كثب والنتائج التي يتم التوصل اليها. ومرد الطريقة الخاصة التي يعمل بها المرفق الى نظام تمثيله المختلط، وحق التصويت، والمسؤولية المالية. وهذه تسوية توافقية مثيرة للاهتمام، وقد تكون جديرة بالاعتبار اذا تسنى لهذا النوع من الحل أن يخدم أيضا، وعلى نحو أفضل، بعض أجهزة الأمم المتحدة.

في هذا الوقت الذي يتسم بصعود العولمة فإن الأمم المتحدة توفر لنا محفلا فريدا يعطينا شعورا بالتماسك في المجتمع العالمي، وذلك، حسبما أشار ببراعة خلال جلسات الاستماع العالمية ممثل فرنسا لدى اتحاد أوروبا الغربية السيد جان ماري غيهينو، بغية تجنب خلق عالم يشعر فيه الأفراد بالانسحاق على يد مجتمع لا حيلة لهم في السيطرة عليه.

السيد رودريغيز باريلا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن النظر الحالي في "خطة للتنمية" هو، في رأينا، من أهم المسائل في أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة.

اسمحوا لي، بداية أن أعرب عن تأييد وفد بلادي التام للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم للجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

إن اعتماد الجمعية العامة للقرار ١٨١/٤٧، أعقبته مداولة حادة وواسعة النطاق بشأن دور المنظمة وقدراتها على الوفاء، في الإطار العالمي الجديد، بمسؤولياتها في مجال التنمية. فالحوارات التي جرت - أولا، أثناء جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية، وفيما بعد، خلال الجزء الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي - أسهمت إسهاما هاما في إثراء هذه المناقشة التي تتسم بالعجالة.

إننا نقدر الجهود التي بذلها الأمين العام في إعداد تقريره (A/49/655)، والذي يوجز المداولة ويقدم مجموعة من التوصيات التي تستحق اهتمامنا.

قلنا في مناسبات عديدة إن انتهاء الحرب الباردة وتضاؤل خطر الصراع العالمي، الذي كان حتى فترة قريبة يستهلك جزءا كبيرا من موارد وإمكانيات المجتمع العالمي وهذه المنظمة، يتيحان فرصة جديدة وملحة للأمم المتحدة كي تكرس نفسها بنشاط أكبر للنهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية بوصفه من الأهداف ذات الأولوية القصوى.

وبالرغم من ذلك، فإن التوكيد على تنفيذ المفاهيم الواردة في التقرير "خطة للتنمية" والأفكار ذات الصلة ما زال ينحرف بجهود المنظمة عن مسارها. وفي هذا الصدد، فإننا ننظر بنفس القلق الى فكرة اعتبار أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية على أنها مجرد امتداد لمهامها في المجالات السياسية والعسكرية والانسانية.

إن مفاهيم التنمية الوقائية والعلاجية تضع المشكلة العالمية للتنمية في إطار ذلك البعد الضيق وتنحي جانبا الحاجة الى القيام بعمل طويل الأجل من أجل إزالة أسباب التخلف الهيكلي وتهيئة مناخ دولي يكمل السياسات والاستراتيجيات الانمائية الوطنية. والواقع أن التنمية اذا ما نظر اليها بوصفها عملية مستمرة ومتعددة الأبعاد، فإنها تصبح شرطا أساسيا للسلم. لذلك ينبغي ألا يكون إعداد الأمم المتحدة "خطة للتنمية" وكأنها مجرد ملحق لـ "خطة للسلام"، وإنما كأداة أساسية لتطوير مقترحات ملموسة لبذل الجهود من أجل التنمية الضرورية لبلدان العالم الثالث.

ليس من الضروري ولا المناسب محاولة "إعادة ابتكار" التنمية. يجب علينا أن نقاوم إغراء الاستسلام لمداولة عقيمة وضارة ليس من شأنها سوى أن تؤخر اتخاذ إجراء فوري. وإن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع والاعلان المعتمدين في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة، وما يكملهما من الاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل اليها في مؤتمر ريو، وفي مؤتمر القاهرة المعقود منذ وقت أقرب، تشكل، من وجهة النظر المفهومية، الإطار العام للسياسة التي تستهدف التقدم في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

وتؤيد كوبا الجهود الهادفة للاستمرار في تحسين التنسيق على مستوى المنظومة كعنصر أساسي لضمان تحقيق أهداف التنمية. وبالاضافة الى ذلك، لا يزال من الضروري لتلك العملية أن تنفذ بطريقة تحفظ وتحترم استقلال وصلاحيات أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها، تمشيا

مع الميثاق والصلاحيات الاشتراعية المستمدة من عملية إعادة الهيكلة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

وهذا كله ضروري، سواء بالنسبة للآليات الحكومية الدولية المختلفة أو إعادة هيكلة الأمانة العامة نفسها. والتدابير المتخذة في إطار عملية إعادة الهيكلة في هذين القطاعين والتي تندرج في إطار القرار ١٦٢/٤٨ تؤكد على دور أجهزة الآليات الحكومية الدولية بينما توجه أيضا من أجل تنشيط أعمالها. ولذلك، نرى أنه ليس من الضروري ولا المناسب الاستمرار في ممارسة إعادة هيكلة مؤسسية رفضتها من قبل غالبية الدول الأعضاء. والاستمرار في هذه الجهود من شأنه فقط أن يجرفنا عن الأولويات الأساسية في مجال التنمية.

ونرى أن "خطة للتنمية" يجب أن تركز على السعي لإيجاد طرق ووسائل تجعل بالإمكان إعطاء قوة دافعة للنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية المستدامة للبلدان النامية، وبذلك ترسي الأسس لضمان قيام بيئة تتميز بالاستقرار والسلم والأمن على المستويين الوطني والدولي.

وعلى أساس توافق الآراء الدولي القائم، يجب أن تتضمن "الخطة" مقترحات فعالة تعزز تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها. ومن الأساسي كذلك إقامة معايير لنوع جديد من العلاقة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو بحيث تكون الأولى بمثابة عوامل دينامية لعملية التنمية.

علاوة على ذلك يجب أن يشمل تطوير "الخطة" أيضا مسائل التجارة والتمويل ونقل الموارد والتكنولوجيا وعلاقتها بتنمية البلدان النامية. والعمل المتعدد الأطراف من جانب الأمم المتحدة في هذه المجالات يجب أيضا إقراره من جديد وتشجيعه.

تتمتع الأمم المتحدة بأفضل وضع لأن تعالج على نطاق واسع هذه المجموعة من القضايا وتقدم مبادئ توجيهية للسياسة العامة بغية جعل التنمية مسألة تحتل رأس قائمة أولوياتها. وهذا يكتسي أهمية أكبر بسبب الحاجة الماسة الى جعل أنشطة الأمم المتحدة الانمائية طويلة الأجل بطابعها، وتمكينها من تجاوز الإطار المحدود لمكافحة الفقر، أو تقديم المساعدة الطارئة.

إن الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة يتيح لها فرصة استثنائية لاعتماد خطة إنمائية متماسكة، تكون في المقام الأول قاعدة للتدابير العملية، وتجدد الالتزام الدولي بإقامة شكل من التعاون من أجل التنمية يكون عادلا حقا وغير تمييزي.

إننا لا نؤيد أي مزيد من الإبطاء في إيجاد حل لليأس المستبد بالشعوب التي ترى الفجوة تتسع أكثر فأكثر بين مجتمعات الوفرة والتقدم وذلك العالم الآخر، عالم الأغلبية، عالم مجتمعات الفقر والتخلف. إن صوت الأمم المتحدة يجب أن يسمع مرة أخرى في مجال بقيت فيه صامتة لأمد طويل. وهذه المداولة، والعملية التي تدشنها، ينبغي أن تتيح لنا تلك الفرصة. وذلك ما نرغبه ونأمله.

السيد مكينون (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن شكره للأمين العام على اجتهاده في تنفيذ الولاية التي كلفته بها الجمعية العامة لإعداد "خطة للتنمية". والتقرير المعروض علينا الآن جاء نتيجة سلسلة طويلة من مناقشات ومداولات جرت في هذه الهيئة وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي جلسات الاستماع العالمية المبتكرة المعنية بالتنمية، ومساهمة الوكالات المتخصصة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي المهتمين بالتنمية.

يتناول التقرير والتقارير التي سبقته الجوانب المفاهيمية والعملية للتنمية. والتحدي الماثل أمام المجتمع الدولي كان دائما إيجاد الإطار المؤسسي الملائم للجمع بين مختلف مفاهيم التنمية وتوفير محفل يمكن فيه مواصلة مناقشتها. ويوضح التقرير أن الأمم المتحدة يجب أن تضطلع بدور فريد في هذا المشروع، لأنها المنظمة الوحيدة التي تجتمع فيها كل البلدان معا على قدم المساواة - البلدان

الغنية والبلدان الفقيرة، الكبيرة والمكتظة بالسكان، والصغيرة والمنعزلة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تظل المعيار السياسي للقرارات التي تتخذ بشأن التنمية على المستويين الوطني والثنائي، وفي المحافل الأخرى المتعددة الأطراف.

ثمة عدد من المبادئ ترى نيوزيلندا أنها يجب أن تكون أساس النهج الدولي للتنمية، وهي نفس المبادئ التي نأخذ بها في نهجنا تجاه اقتراحات التغيير المحددة الواردة في تقرير الأمين العام. إن أي تغيير يجب أن يحسن قدرة المنظومة الدولية على معالجة قضايا التنمية. وهذا يعني ضـــرورة أن نتجنب إضافة طبقات جديدة من المؤسسات دون فهم واضح للإسهام الذي يمكن أن تقدمه.

ثانيا، أي تغيير يجب أن يحقق توازنا سليما بين الكفاءة والتمثيل في الهيئات التي تنظم البرامج الإنمائية أو توجه الأمانة العامة في مجال رسم السياسات. وهذا يعني أنه لا فائدة من ضغط المؤسسات الإدارية في المنظمة أكثر من ذلك إن كان هذا سيقلص السلطة التي تتصرف بموجبها.

ثالثا، أي تغيير يجب أن يفصح عن إمكانية إتاحة الموارد لتمويل البرامج أو الترتيبات الجديدة. ولا يوجـــد أي مغزى من وضع هياكل جديدة تعتمد على زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للتنمية، ما لم تكن هذه الموارد متاحة بسهولة.

ينظر الأمين العام في تقريره الى ثلاثة مستويات للتعاون الدولي من أجل التنمية. وأود أن أتعرض بكلمات قليلة موجزة لكل منها،

أولا، بشأن إنعاش التعاون الإنمائي الدولي، يحدد الأمين العام في تقرير أيار/مايو خمسة أبعاد للتنمية توفر دليلا مفيدا لتقييم المدى الذي تصل إليه السياسات الإنمائية في تحقيق غاياتها المنشودة. والنمو لا يمكن أن يكون غاية في حد ذاته. وإذا استمر يجب أن يؤدي الى إقامة مجتمع أكثر إنصافا واستدامة. وهذا يعني أن جميع قطاعات المجتمع، لا الحكومات وحدها، يجب أن تكون ملتزمة بعملية التنمية.

وفي السياق الدولي، يجب إعطاء أفضلية للسياسات التي تدعم هذه النتيجة. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن توافر بيئة دولية مؤاتية موجهة نحو النمو، من الأمور الحيوية من أجل التنمية. وداخل ذلك الإطار، علينا أن نعمل لكفالة تقديم الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية بطريقة فعالة، مع مراعاة تنوع طبيعة ونطاق الاحتياجات الإنمائية للبلدان المتلقية. وعلى البرامج الإنمائية والمانحين أن يشركوا البلدان النامية في تحديد أولويات التنمية، كما يجب استغلال الأموال المخصصة للتنمية بأقصى قدر ممكن من الكفاءة. وأي دراسة شاملة للتمويل الإنمائي يجب أن تتناول هذه القضايا، وأن تأخذ في الحسبان أيضا استصواب الدخول في عمليات تشارك مع مجتمع الأعمال على الصعيدين الوطني والدولي،

يعرف الأمين العام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن له، بحكم طبيعته، دورا مركزيا في بلورة توافق آراء دولي جديد حول التنمية. والعديد من الاقتراحات التي يطرحها لزيادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي تستدعي البحث بمزيد من التفصيل. وقد نكون متعاطفين مع فكرته المتعلقة بلجنة استعراض المساعدة الإنمائية الدولية. وقد اقترن القرار المتخذ مؤخرا بتخفيض حجم الهيئات الإدارية لبرامج الأمم المتحدة التنفيذية بالتزام بأن يوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإشراف الاستراتيجي الشامل على تلك البرامج. ومفهوم الأمين العام يتجه، الى حد ما، نحو تحقيق هذا المبدأ.

ويمكننا أن نرى ميزة في تزويد المجلس الاقتصادي والاجتماعي بنوع من استمرارية الوجود خارج دورته العادية. ولكننا بحاجة الى إمعان النظر في مزايا إضافة هيئة أخرى محدودة العضوية الى الهيئات الموجودة أصلا في هذا الميدان. ومع ذلك فإننا بالتأكيد نوافق على أنه إذا كانت وظيفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي العادية ستتغير على هذا النحو، فسيكون المجلس نفسه بحاجة الى أن

يجتمع بوتيرة أكثر انتظاما ليتمكن من الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية.

عندما ندرس الاقتراحات الخاصة بقيام تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية علينا أن نضع في اعتبارنا أن هذه المؤسسات تختلف أساسا عن الأمم المتحدة في طبيعتها وإدارتها وجوهر عملها. وهذا بالطبع لا يعفي أيا من الجانبين من الحاجة الى التعاون. وواضح أنه ينبغي لكلا الطرفين أن يغتنم ويخلق الفرص من أجل التشاور الموضوعي. صحيح أن هناك بعض القيود الكامنة في طبيعة ذلك التعاون، لكن المجتمع الدولي عند إنشاء مرفق البيئة العالمي أثبت أن بإمكانه أن يطور طرقا مبتكرة للاستفادة من مواطن القوة في ثلاث منظمات مختلفة. وهذه سابقة مشجعة. ويوجد أيضا مجال للتعاون على المستوى القطري وكذلك على المستويين الإقليمي والدولي. والتعاون بين المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة يمكن أن يوفر أساسا للنظر الى الإصلاح الاقتصادي في السياق الأعرض وهو تحقيق التنمية المستدامة.

ونرحب باقتراحات الأمين العام الرامية الى تحسين تنسيق البرامج عن طريق عقد اجتماعات منتظمة لكبار المسؤولين في القطاع الاقتصادي والاجتماعي. وربما لا نكون قد قطعنا بعد كل الشوط في بحثنا عن أفضل هيكل للأمانة العامة، ولكن هذا الاقتراح سيسهل التنسيق حتى نبلغ هذه الغاية.

ونرحب أيضا بتوكيد الأمين العام على تمكين المرأة. فالمشاركة التي ينبغي أن تكون لب التنمية لا يمكن أن تكتمل ما لم يكن للمرأة الدور المركزي الذي يحدده الأمين العام. لكن معسول الكلام لا يكفي. والأمم المتحدة ذاتها يجب أن تدلنا على الطريق، بأن تطبق عمليا في برامجها مبادئ إشراك المرأة في التنمية. ونرحب باعتراف الأمين العام بضرورة تحسين الشفافية والتنسيق والبرمجة والمساءلة في الأمم المتحدة بشأن هذه القضايا.

لقد أدى الأمين العام دوره في هذه الصفقة، وقدم لنا "خطة للتنمية". ويبقى الآن على الدول الأعضاء أن تستجيب، وأن تطور، في استجابتها، توافقا جديدا في الآراء حول قضايا التنمية التي ستمضي بنا الى القرن الواحد والعشرين.

السيد كاماتشو أوميستي (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يود وفد بوليفيا أن يتشاطر مع الأعضاء بعض أفكاره حول "خطة التنمية" وتقرير الأمين العام عن الموضوع.

نلاحظ أن هناك توافق آراء واسعا في الجمعية على أنه "ينبغي التسليم بأن التنمية هي أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا" (A/49/665، الفقرة ٤). ويبدو أيضا أنه ليست هناك اختلافات كبيرة بشأن التأكيد على المبادئ العامة الأخرى. مع ذلك، تنشأ مشاكل في مرحلة تنفيذ المشروع وتقييماته التي يضطلع بها بعد وقت معين والتي من شأنها أن تفضي الى نتائج غير مرضية.

ترى بوليفيا أن التعاون، شأنه في ذلك شأن صيانة السلم، واجب أساسي في الحياة الدولية للدول. وهو نتيجة طبيعية للتكافل العالمي الكامل والتسليم بالأصل الواحد والمصير الواحد للجنس البشري. ولئن كان التعاون والتضامن مقصورين على تعبيرات ذات طابع معنوي وديني وفلسفي في الماضي، ففي عصرنا هذا يعطيهما ميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات والإعلانات الثنائية والمتعددة الأطراف التي لا حصر لها شكلا قانونيا وسياسيا.

ولهذا فإن التعاون التزام وحق للدول في آن معا - ومن هنا تأتي أهمية التوصل الى اتفاقات راسخة لمرحلة التنفيذ.

إن انعدام الأمن والجوع والمرض والجهل والفقر والتدهور البيئي وإدمان المخدرات والتمييز والظلم - تمثل جميعها مشاكل مشتركة لكل الشعوب، ولذلك فهي تتطلب عملا عاجلا ومنسقا من جانب جميع الحكومات ووكالاتها المتخصصة.

ينبغي أن يكون الرأي العام العالمي واضحا للغاية إزاء حقيقة أننا بالتعاون الدولي لا نقصد شهامة البلدان المتقدمة النمو تجاه بقية العالم، ولكن واجب الوفاء بالمصالح المشتركة التي من الأساسي تلبيتها لكفالة البقاء من جميع الجوانب وتهيئة مستقبل أفضل للجميع. وفي هذا المسعى، نرى أن الأمم المتحدة هي الجهاز العالمي الذي أنشئ لهذا الغرض.

وفي هذه المناسبة، لن نخترع صيغا جديدة تماما فيما يتصل بما قيل بالفعل في الماضي عن التعاون من أجل التنمية. ولن يكون ممكنا تغيير أو استبدال ما سبق أن تم تأكيده بشأن هذه المسألة. إننا نوافق جميعا على أن الأفكار والوثائق المنبثقة عن الأمم المتحدة منذ إنشائها تتضمن تراثا جماعيا يجب أخيرا تنفيذه.

وعلى أساس تلك الفرضية، يفهم وفدي أن خطة التنمية التي اقترحها الأمين العام جعلت من الممكن زيادة فهمنا لهذه المشاكل، وهذا ما نحتاج الى القيام به بصورة عاجلة، وإن الخطة ستصبح نقطة مرجعية أخرى، إضافة الى الوثائق الموجودة، ولكنها ملائمة لطبيعة المشاكل ولقالب النظام الدولي الجديد في فترة ما بعد الحرب الباردة.

وفي حالة بوليفيا، يكمل نهجنا الشامل إزاء التعاون بالأهمية التي نعلقها على مشاركة الشعب. ونعتقد، في التحليل النهائي، أن مستقبل الشعوب ورفاهها المادي والمعنوي يتوقفان فقط على جهودها باعتبارها أدوات التنمية وأهدافها.

وكما قال السيد سانشيز دي لوزادا، رئيس جمهورية بوليفيا، في هذه القاعة، ليست مشاركة المجتمع المنظم ضرورية فحسب لنجاح برامجنا، وإنما هي حيوية أيضا. فيجب أن يكون المجتمع ذاته، عن طريق التنظيم، هو الذي يقيم احتياجاته ويرصد تنفيذ مشاريعه. وفي بوليفيا، ستتخذ المشاركة من جانب الشعب شكل نزع الصبغة المركزية عن الإدارة بصورة جذرية مما سيجعل الخدمات الأساسية، ولا سيما التعليم والصحة، في متناول جميع أفراد الشعب.

ولهذا السبب، من المشجع الى أقصى حد بالنسبة لبوليفيا أن ترى في داخل منظومة الأمم المتحدة توجها عن وجه حق صوب إعطاء مكانة رفيعة للمشاركة الفردية والجماعية المنظمة باعتبارها عاملا حاسما للتغيير المبدع والإيجابي.

هذا الاقتناع لا يتناقض والأهمية التي نوليها للتعاون الدولي؛ بل يعطيه عوضا عن ذلك حياة جديدة. ففي نهاية المطاف، جميع المجتمعات في العالم، كبيرها وصغيرها، احتاجت الى عمليات نقل خارجي للموارد بغية البدء في عمليتها الإنمائية.

ما من بلد في العالم يمكنه أن يستغني عن التعاون الخارجي استغناء كاملا، بما أن مدخلات الموارد المادية والبشرية من الخارج لا غني عنها على الدوام. بيد أن التعاون بدلا عن استناده على عوامل خارجية يمكن أن يوجه، بتأكيد خاص، صوب البلدان القادرة على أفضل نحو على كفالة تسخير التعاون في الانتاج، بأكبر تأثير مضاعف ودون سوء إدارة أو إهدار، وذلك بفضل مشاركة المجتمع المنظم وتحت إشرافه. والبلدان التي تنفذ المشاركة من جانب الشعب ستتمكن من التقدم بفعالية وتكفل ألا يساء استخدام الموارد أو أن تهدر على مشاريع عبثية أو أن يساء توجيهها صوب قنوات الفساد.

هذه المعايير للمشاركة ينبغي أن تضمن في سياسات المؤسسات الرئيسية للتعاون والقروض المتعددة الأطراف من أجل التنمية.

وتثق بلادي في أن خبرة الأمم المتحدة طوال ٥٠ عاما في مجال التعاون الدولي ستستخدم لتصحيح الأخطاء وتحسين المستويات التي تم الوصول إليها لفائدة الجميع.

وينبغي أن تؤدي "خطة التنمية" تلك المهمة.

السيد تيخيرا باريس (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره "خطة التنمية"، الذي وضعه بناء على طلب الجمعية العامة بأن يقدم توصياته بشأن هذا المجال الهام في العلاقات الدولية.

يسرنا أن نرى أن التنمية بأوسع معانيها ينظر إليها ويسلم بها باعتبارها "أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا" (A/49/665، الفقرة ٤)، وإن جهودنا تحقيقا لها تتطلب تعاونا دوليا مستمرا وفعالا. ونتشاطر التمييز القائم في التقرير بين النمو والتنمية. ونؤيد تقييم طبيعتها المتعددة الأبعاد. كما نرحب بالتسليم بأن العدالة الاجتماعية والديمقراطية جزء لا يتجزأ من التنمية. وأخيرا، نوافق على أن الأمم المتحدة يمكن وينبغي أن تكون أداة فعالة للتقدم بالتنمية وتوطيدها.

لقد طرحت ملاحظات عديدة حول التنمية: فما هي التنمية؛ وما الذي يؤثر عليها؛ وكيف يمكن معالجة العضلات التي تنجم عن التقدم. حيث أن الآراء متنوعة، فإن من دواعي سرورنا أن تقرير الأمين العام يسلم بالمسؤولية الرئيسية التي تتحملها كل دولة عن تنميتها والمسؤولية المشتركة التي تتحملها الحكومات والمجتمعات التي تمثلها إزاء توجيه جهودها. وينبغي أن تكون السياسات الوطنية محور جميع الجهود الإنمائية المتعددة الأطراف، وليس العكس. إن أنماط التنمية كشفت في معظم الأحيان أوجه قصورها وحتى عن أخطائها. ولكن مع تراكم الخبرات يمكن أيضا تحديد العوامل الحساسة لكل عملية إنمائية معاصرة.

ويبدو أن عنصرين اثنين لهما الأهمية في هذا المجال. الأول، أن استمرارية التنمية بوصفها عملية دينامية تبدو معتمدة بازدياد على ما إذا كان الاقتصاد القومي قابلا للتكيف مع التكافل العالمي. وفي الوقت ذاته، من الواضح أن التعاون المتعدد الأطراف يجب أن يسهل ويحسن الطريقة التي نتدبر بها العوامل التي تتجاوز القدرة على اتخاذ إجراء وطني وتحدد فعاليته. وهذا أمر لا غنى عنه وخاصة عندما يتعلق الأمر بالاقتصاد الكلي على صعيد العالم، وبالتوزيع الدائم للمزايا المقارنة، وتصحيح اختلالات التوازن المرتبطة بهذه القوى في ميادين التجارة والتمويل والتكنولوجيا.

ثانيا، لهذا السبب، يصبح التوصل الى اتفاقات بين البلدان المتقدمة النمو والنامية حول الجهود في هذه الميادين أمرا لا غنى عنه للاقتصاد المعاصر وعاملا هاما في التنمية. إن التنمية ليست مجرد قضية تعاون أو مساعدة بالمعنى التقليدي لنقل الموارد أو المعاملة الخاصة. ولئن كانت هذه السياسات ستظل ضرورية، إلا أن سلامة التنمية على المدى الطويل تتطلب تنظيم النظام الاقتصادي الدولي ذاته للتقليل الى أدنى حد من الحاجة الى استخدام هذه الآليات التصحيحية أو التعويضية.

إننا نلمس شيئا من التهاون إزاء المنجزات المحققة في إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية. إن ما تولد من روح خلاقة وزخم لمواجهة تحدي التنمية المستدامة مطلوب أيضا في مجالات أخرى لا تقل عنها أهمية لكونها تقليدية. إننا بحاجة الى رؤيا طويلة الأجل وفهم أكبر للتغييرات الكبيرة الجارية الناجمة عن التكنولوجيا الجديدة وإضفاء الطابع العالمي على الأسواق. ويبين جدول أعمال القرن ٢١، وجولة أوروغواي، وإنشاء منظمة التجارة العالمية كيف يمكننا معالجة هذه التغييرات البعيدة الأثر. والمجالان الحساسان الآخران هما تمويل التنمية، مع مراعاة الحقائق الجديدة لأسواق التمويل وتدفق الاستثمارات الخاصة، والابتكار التكنولوجي وآثاره على الصناعة والخدمات. فلا بد من إدراجهما في أية مناقشة لعمليات التنمية وآفاقها.

وفي هذا السياق، نتفق مع الأمين العام على أنه يجب على الأمم المتحدة أن تستغل بالكامل قدراتها التقنية ومركزها بوصفها محفلا سياسيا. وفي المستقبل، ينبغي أن تكون مهمتها الرئيسية تصميم الأطر الجديدة للتعاون من أجل التنمية. ونحن نرى أن دورها المركزي في هذه العملية لا خلاف عليه. ومن الواضح أن هناك حاجة الى تكييف آلية

منظومة الأمم المتحدة بأكملها، المستخدمة للتشاور والتوصل الى الاتفاق، مع هذه المسؤوليات.

إن مهام المنظمة في المجال التنفيذي تبدو لنا مختلفة. ومن الممكن للتعاون والمساعدة الدوليين أن يخففا المشاكل في معظم أشكالها المختلفة. وفي حين أنها ضرورية، فقد أظهرت أنها غير كافية لتحقيق التغييرات الهيكلية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية. ونحن نوافق على أن الأمم المتحدة تقع عليها مسؤولية خاصة في هذا الميدان، وذلك لدعم البرامج الإنمائية الوطنية. مع ذلك، نرى أن لب مشكلة التنمية لا يكمن في تمويل الأنشطة التنفيذية ولا في تنسيقها.

إننا نرى أن أهم إسهام للأمم المتحدة يتمثل في تعزيز ما سماه الأمين العام

"زيادة فعالية إدارة التكافل العالمي وتعزيز نهج متكامل إزاء التنمية الاقتصادية والاجتماعية". (A/49/665، ص ١٩)

في الختام، أود أن أؤيد آراء مجموعة الـ ٧٧ بشأن أفضل طريقة لمتابعة تقرير الأمين العام. إننا على اقتناع بأن العملية الحكومية الدولية التي شرعنا بها ستكون مثمرة وبناءة. وستحدد خطة التنمية التي ستنبع منها مسارا للمنظمة. ونحن على ثقة من أن الدول الأعضاء، لا سيما ونحن نقترب من الذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة، ستبدي عزيمتها على تحقيق تقدم ملموس صوب تحقيق الأهداف التي حددها لنا جميعا ميثاق الأمم المتحدة.

السيد ماريرو (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ترحب الولايات المتحدة الأمريكية ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام الممتاز الذي يتضمن توصيات بشأن "خطة للتنمية". فهو نموذج للوضوح والإيجاز والشمولية. لكن ما هو أهم من شكله المحمود أن مضمونه يؤكد على الضرورة الحتمية للتنمية الموجهة قطريا ومن أسفل الى أعلى والمدفوعات بالأولويات الوطنية التي تم التوصل إليها من خلال شراكة بين الحكومة والمجتمع المدني وقطاعات الأعمال الخاصة القوية.

وبالتالي، فإننا نوافق على أن تركيز "خطة التنمية" يجب أن ينصب على بناء القدرات الوطنية اللازمة لتخطيط البرامج الإنمائية وإدارتها وتنفيذها في كل بلد، إدراكا بأن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنميته. هذه هي الرسالة الرئيسية التي ينقلها تقرير الأمين العام. إننا نرحب، ونرى أن ما هو جدير بالذكر بوجه خاص بعد نظر الأمين العام في تحديد الأبعاد، أو الأعمدة، الخمسة الأساسية للتنمية ووصف العلاقات المترابطة الحرجة فيما بينها. ونحن نؤيد بالكامل الدعائم المفاهيمية والعملية لهذه العناصر ـ السلم، والاقتصاد، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية ـ بوصفها أساسا للتنمية. ونوافق أيضا على التأكيد بصورة خاصة على تمكين المرأة والتقليل من الفقر بوصفهما هدفين رئيسيين للتنمية.

لقد زودنا الأمين العام بتكملة قيمة لخطة السلم، ونأمل أن توفر أساسا للاتفاق على مقترحات عملية واقعية لإصلاحات الأمم المتحدة والمبادرات الأخرى التي يمكننا أن نبدأ بتنفيذها على الفور. ولكن، تحقيقا لذلك، علينا أن نتجنب الانشغال بالخلافات حول المقترحات التي، وإن كانت تثير مشاعر قوية، سواء كانت مؤيدة أو مضادة، لا تعبر حتى الآن عن الأساس للتوافق العريض في الآراء اللازم لاعتمادها وتطبيقها بشكل فعال.

ومن هذه المسائل غير المؤكدة، أشير الى أربع لا تزال تثير صعوبات لوفد بلادي: مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية؛ تخفيض كبير دائم للديون؛ مواعيد نهائية لأهداف المساعدة الإنمائية؛ تمويل المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأمم المتحدة من الإسهامات المقررة. إن هذه المسائل محفوفة بخلافات كبيرة، لأنها في بعض الأحيان تثير أسئلة تتعلق بالتقسيم الواجب للعمل بين المنظمات الدولية فيما يتعلق بالقضايا النقدية والتمويلية. ونأمل ألا تصبح هذه المقترحات مركز مناقشة غير مثمرة

تبعدنا عن النظر في المسائل الحساسة التي تحظى بموافقة أكبر.

والاقتراحات التي تستأهل أن ننظر فيها أكثر من غيرها تتركز حول أربع نقاط اهتمام رئيسية: التنفيذ المتناسق لتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛ إجراء المزيد من الإصلاح على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجعله قائدا فعالا لأنشطة الأمم المتحدة؛ تعزيز التعاون فيما بين وكالات الأمم المتحدة؛ تعزيز فعالية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة.

ومن هذا المنظور، إن توصيات التقرير التي تحظى بأقصى قدر من اهتمام الولايات المتحدة هي تلك التي تتناول المسائل التالية: التنفيذ المتماسك لتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة بتوليف الأهداف والغايات وتحديد تكاليفها، وتحديد أولوياتها، ووضعها في منظور زمني معقول؛ وزيادة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من أن يكون مجلس ادارة موحدا لبرامج الأمم المتحدة التشغيلية وأنشطتها، وآلية لاستعراض المساعدة الإنمائية وتحديد حالات الطوارئ الانسانية الموشكة على الحدوث؛ وإنشاء هيئة مكتب موسعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تجتمع فيما بين دورات المجلس - أي لجنة تنفيذية فعلية؛ واستخدام اللجنة الادارية للتنسيق لتعزيز تماسك وأثر عمل وكالات الأمم المتحدة - أي "مجلس" فعلي يقود التنسيق والتعاون؛ وإنشاء بنية أكثر تكاملا وكفاءة وفعالية لأنشطة الأمم المتحدة الانمائية، مع اجتماعات متتابعة لجميع المسؤولين الكبار في الأمم المتحدة في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية - أي لجنة فعلية لتنسيق العمليات للأنشطة الإنمائية، يرأسها الأمين العام وينظمها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هناك اقتراحات هامة ذات صلة واردة في نص التقرير، ولكنها غير مدرجة بشكل منفصل، وتتضمن: دعوة في الفقرة ٥٥ إلى تعاون أفضل في الاتحادات المنشأة لتقديم المعونة، والأفرقة الاستشارية، واجتماعات المائدة المستديرة، وخاصة فيما يتعلق بالجهود التعويضية والتكميلية التي تواكب برامج التكيف الهيكلي؛ والتوصية الواردة في الفقرة ٨٢، بأن ينظر في إنشاء نظام للرصد العالمي لتوفير الكشف المبكر عن حالات الطوارئ الوشيكة الحدوث، وفي وضع المبادئ التوجيهية للتدابير الوقائية؛ والاقتراح الوارد في الفقرة ٥٦ بإحياء لجنة الاتصال بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز لتعزيز عملية التشاور الموضوعي.

إن الولايات المتحدة تأمل أن يكون هناك اتفاق سريع من حيث المبدأ بشأن إجراء مناقشة مسهبة وتخطيط لتنفيذ هذه المقترحات التي من شأنها أن تقربنا من هدفنا المشترك، هدف زيادة تعزيز فعالية الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ومن الأهمية بشكل خاص، عند هذا المنعطف في الشؤون العالمية، مع دراسة البناء الاقتصادي الدولي الجارية الآن، أن تثبت الأمم المتحدة أنها مناضلة حقيقية فيما يتعلق بالاسهامات الكبيرة الطويلة الأجل في الجهد الانمائي الاقتصادي العالمي.

ومن الأمور الحاسمة أن تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق هذا الهدف دون أن تبدو مثيرة لخلاف لا طائل منه بشأن الأدوار والمسؤوليات المسندة منذ وقت طويل إلى المنظمات والمؤسسات الدولية. وبدلا من ذلك يجب على الأمم المتحدة أن تبدو معززة للتعاون العملي والتنسيق والمشاركة في إطار الهيئة الرئيسية للمنظمة نفسها وبين المنظمة والوكالات المتخصصة والبرامج، وبين تلك الوكالات والبرامج نفسها، وبين مؤسسات بريتون وودز وسائر منظومة الأمم المتحدة. إن الاقتراحات التي أبرزتها هي تلك التي تعتقد الولايات المتحدة أن من شأنها أن تساعد على تحقيق ذلك.

إن الفكرة الموحدة في تحقيق التعاون العملي فيما بين المنظمات والمؤسسات المتنوعة المنخرطة في دعم التنمية تكمن في الاعتماد على عملية تخطيط التنمية المستدامة الوطنية التي أوصي بها أول الأمر في جدول أعمال القرن ٢١ الذي أسفر عنه مؤتمر الأرض. إن الجهات المانحة الكبرى،

والمنظمات والبرامج - سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف - يمكنها أن تعمل معا على أحسن وجه بالتعاون في دعم الاستراتيجيات الوطنية المحددة جيدا التي تترتب عن عمليات ديمقراطية صحيحة ومسؤولة على المستوى القطري. وذلك النهج ينبغي أن يكون الأساس لسلسة من الدعم تقدمها منظمات المساعدة الإنمائية.

إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، والجهات المانحة المناسبة الأخرى يمكن أن تسهم في بناء القدرة الوطنية الضرورية لبدء وصيانة عمليات تخطيط إنمائية وطنية؛ ويمكن للبنك الدولي وسائر البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف أن تختار على نحو تفضيلي، بغرض التمويل، مشاريع تقع في اطار هذه الخطط الوطنية الشاملة المتماسكة؛ ويمكن للمانحين الثنائيي الأطراف أن يتعاونوا في دعم تحقيق الأولويات الوطنية المحددة والمعرفة في هذه العمليات الوطنية؛ وفي نهاية الأمر، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر والاقراض التجاري أن يستجيبا للفرص التي توفرها هذه الاستراتيجيات الانمائية الاقتصادية الصحيحة والمتماسكة.

في جميع أجزاء نص تقرير الأمين العام هناك كلام يتسم بشدة عن القيمة الفعلية لعمليات تخطيط ذات توجه قومي لتنمية وطنية مستدامة تنشأ وتصان من أسفل إلى أعلى على مستوى داخلي. وهذا يمكن أن يكون المبدأ المنظم للتقرير، ونحن نعتقد أنه يمكن أن يكون مبدأ منظما لتنمية صحيحة بيئيا، ومنصفة اجتماعيا، ومستدامة اقتصاديا.

السيد سيتشو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن وفد بلادي يعتبر المناقشة الجارية في هذه الجلسات العامة ذات المستوى الرفيع للنظر في طرق تعزيز خطة للتنمية وإعطائها دفعة سياسية تتويجا للجهود في المرحلة الأولى من التطوير الجماعي بنهج مفهومي جديد لخطة مقبلة أكثر واقعية لمشاركة دولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين الأخرى ذات الصلة، استنادا الى أهداف متكاملة وأولويات متسقة طويلة الأجل في مجال الأنشطة التشغيلية وغيرها الأوسع نطاقا. وهذه المهمة يجب القيام بها بما يحقق مصالح التنمية على مستوى العالم أجمع في سياق الاصلاحات المؤسسية الجارية والاصلاحات المالية المقبلة في منظومة الأمم المتحدة.

إننا نثني على مشاركة مؤسسات بريتون وودز ودوائر علمية ودوائر أعمال ومنظمات غير حكومية في هذا الحوار. وهذا يزيد الفرص في أن تحظى المبادئ والتوصيات والاقتراحات الملموسة التي نأمل أن توضع على أساس توافق آراء بالتأييد خارج منظومة الأمم المتحدة - وهذا هام فيما يتعلق بتنفيذ خطة للتنمية.

إن وفد بلادنا، في مشاركته في مناقشات التقرير الأول المفهومي، "خطة للتنمية" (A/48/935)، رحب بالرؤيـــة الواسعة النطاق للتنمية في أبعادها الرئيسية الخمسة - السلم، الاقتصاد، البيئة، العدالة، الديمقراطية - وفي علاقتها المتداخلة. ونحن نلاحظ بارتياح أن ذلك المفهوم ينعكس تماما في التوصيات الواردة في التقرير الثاني للأمين العام. ونعتقد أن المبادئ، والجوهر والمهام الخاصة بخطة للتنمية البارزة ينبغي أن توضع في شكل أكثر إيجازا وبطريقة أشمل لجميع المشاركين في العملية الإنمائية.

وفي حالة بيلاروس، كان هذا من شأنه أن يعزز اتجاها سليما للاصلاحات في البلاد، ويشجع على التصحيح في استراتيجياتنا الوطنية وفي أساليب تحولنا الى التنمية المستدامة على أساس اقتصاد سوقي مفتوح تنافسي ذي اتجاه اجتماعي حيث كانت مسائل العمالة، والتأمين الاجتماعي، والتكامل الاجتماعي، والعدالة وضمان حقوق الانسان الأخرى أساس الديمقراطية والاستقرار في مجتمعنا.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا أن نسجل أن في تقريري الأمين العام بشأن خطة للتنمية ليس هناك تفكير كاف بشأن السياسات الوطنية وتأثيرها على الظروف الدولية لتنمية عالمية النطاق. وبالنسبة

للوثيقة A/49/665، أشير الى الفصل الثاني (ألف)، إننا نوافق على النتائج التي توصل اليها بأن التنمية الوطنية لا يمكن أن تنجح إلا اذا كانت نابعة من أولويات وطنية، وتحملت كل دولة مسؤولية أولية عن تنميتها، كما نوافق على أن التنمية تتطلب القيادة الحكومية القادرة، وسياسة وطنية متماسكة والدعم الشعبي القوي.

إننا نوافق على المضمون الشامل للتوصيات فيما يتعلق بالدور الهام الخاص بالحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وسائر الحركات الاجتماعية في وضع نهج جديد للتنمية. مع ذلك، فإن كل بلد وبنياته الخاصة بالدولة وشعبها لها الحق في أن تقرر أولوياتها ونماذج تنميتها. وكل الأطراف - وليس الدول فقط - ينبغي أن تتحمل نصيبها من المسؤولية عن التكلفة الاجتماعية والبيئية للتقدم الاقتصادي. وينبغي لها أيضا أن تكون شريكة في الجهود المبذولة في ظروف من الديمقراطية والتنمية المستدامة، لتعزيز رفاه الشعب والبلد بأسره ولحماية الفقراء والمحرومين.

إننا نؤيد تأييدا تاما الموقف الذي يقضي بأن مصدر القوة الرئيسي لأي بلد هو شعبه وأن الفرد ورفاهه ينبغي أن يكونا موضوع التنمية. وهذا يعطي التنمية معناها، والعدالة تمثل إحدى الدعائم الرئيسية للمجتمع. ومما لا شك فيه أن التنمية المستدامة لا تكون ممكنة إلا اذا توفرت ظروف داخلية ودولية مؤاتية. وكلا العاملين ضروري لتنفيذ أي سياسة إنمائية وطنية في ظروف التكافل المتزايد والنهج الواقعي ودور نشط للدولة في هذه المجالات حيث لا توفر السوق، وخاصة عندما تكون منشأة توا، أجوبة عن جميع الأسئلة.

من ناحية أخرى، نؤيد الحجة القائلة بأن المشاكل والنجاحات الاقتصادية الوطنية لها بعد عالمي. وفي هذا السياق، إن نجاح التعاون الدولي من أجل التنمية لا يمكن فصله عن أي سياسة مسؤولة لاقتصاد كبير. وبخاصة في البلدان ذات الاقتصادات الكبرى وفي دوائر الأعمال الدولية. كما أنه لا يمكن فصله عن إسباغ الديمقراطية على آلية تنسيق السياسة الاقتصادية مع السياسة الاقتصادية الخاصة بالبلدان التي لها اقتصادات أكثر هشاشة.

إن الرؤيا الجديدة لخطة التنمية المقبلة، وهي الرؤيا التي ظهرت في غضون المناقشات الأبكر التي دارت في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي غضون جلسات الاستماع العالمية، وخلال المناقشة السياسية العامة وفي مداولات اللجنتين الثانية والثالثة في الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة، تعزز من اقتناعنا بأنه ليس بوسع أي مؤسسة دولية منفردة أو أي بلد منفرد أن ينجز أهداف التنمية العالمية والوطنية بمفرده. إن الضرورة تدعو الى شراكة جديدة، والى روح جديدة من التعاون ونهوج عملية جديدة تستند الى التضامن، والمصالح المشتركة، والمسؤولية المشتركة وإن تكن متمايزة، وتقسيم للعمل يعود بالفائدة على الجميع. وإننا نرحب بحقيقة أن وضع نهج متكامل إزاء مشكلتي السلم والتنمية قد استهل على وجه التحديد في الأمم المتحدة، وأن تشكيل أطر جديدة للتعاون الدولي من أجل التنمية قد بدأ في الأمم المتحدة على وجه التحديد استنادا الى شراكة عالمية حقيقية.

بيد أن من رأينا أن الوعي بالنموذج الانمائي الجديد وتشكيل نموذج جديد للتعاون الدولي من أجل تنفيذ "خطة للتنمية" المقبلة لن يتيسرا دون أن تؤخذ الحقائق الجديدة في الاعتبار ودون توافر رؤية متفائلة للمستقبل. وهذا هو الاشتراط الأول الذي سنشترك على أساسه في المفاوضات المقبلة بشأن خطة للتنمية.

والاشتراط الثاني البالغ الأهمية هو أنه ينبغي للإطار الخاص بالشراكة الجديدة ألا يستند الى نظرية "العوالم الثلاثة" التي سادت أثناء فترة المواجهة بين الشرق والغرب. فلا ينبغي له أن يرث العلاقات التصارعية ما بين الشمال والجنوب، أي علاقات المانح والمتلقي، التي نشأت أثناء الفترة المبكرة اللاحقة لعصر الاستعمار وأثناء الحرب الباردة، كما لا ينبغي له أن يستخدم الصيغ المحفوظة البالية، والتعبيرات المسيسة وتصنيف البلدان وفقا لمستوياتها الانمائية.

وأود، بالاستناد الى هذين الاشتراطين، أن أبدي على أساس أولي ما نعتبره ملاحظات مفاهيمية ومحددة هامة.

أولا، يلاحظ وفدنا وجود صلة ما بين الاستراتيجية الانمائية الدولية للأمم المتحدة للتسعينات وخطة للتنمية وجدول أعمال القرن ٢١ البازغين، علاوة على برامج الأمم المتحدة الانمائية الخاصة الاقاليمية والاقليمية والقطاعية الأخرى. بيد أن الالتزامات المتفق عليها والسياسات الخاصة بتنفيذها، بما في ذلك ما ورد في إعلان التعاون الاقتصادي الدولي، لا سيما ما يتعلق منها بتنشيط النمو الاقتصادي وتنمية البلدان النامية، ينبغي أن تصحح في ضوء المبادئ الأشمل للشراكة الجديدة والعادلة والعالمية. وفي ذهني، على وجه الخصوص، المبادئ المتضمنة في إعلان ريو الذي اعتمد في قمة الأرض - المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية، علاوة على المبادئ والالتزامات الأخرى المتفق عليها في مؤتمري فيينا والقاهرة الأخيرين، وتلك التي سيسفر عنها مؤتمرا كوبنهاغن وبيجنيغ.

وينبغي أن تأخذ خطة للتنمية في اعتبارها بدرجة أكبر بكثير الاتجاهات الايجابية الجديدة وإمكانات جميع المناطق والبلدان في إنجاز أهداف التنمية المتكاملة الوطنية والدولية. ويشير ذلك على وجه الخصوص الى الإمكانات المتنامية للتنمية الذاتية والتعاون بين الأقاليم النامية الذي يتجلى في عدد من البلدان الحديثة التصنيع والسريعة النمو في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. إن التعاون المتوسع داخل المناطق، ليس فقط على غرار الجنوب - الجنوب، ولكن أيضا في اتجاهات أخرى داخل المناطق، والآلية الناشئة للتعاون عبر القارات والتعاون الأقاليمي المفتوح، يمكن له، الى جانب المساعدة التي يقدمها المانحون والاستراتيجية الانمائية الجديدة، أن ييسر حل مشاكل أقل البلدان نموا، بما في ذلك الدول الصغيرة وأفقر البلدان، خاصة في افريقيا.

وأود أن أؤكد على أن تنفيذ خطة للتنمية لن يتيسر إلا اذا تم التسليم بالترابط وبالمسؤولية المشتركة اللذين ينطوي عليهما الأمر. وتبين الدروس المستفادة من تنفيذ الاستراتيجيات الانمائية الدولية الثلاث أن نموذج المانح - المتلقي يؤدي الى تدعيم علاقة المؤتمن - المدين، التي لا تفضي الى أي شيء على الأجل الطويل. وعلى الأقل، لا يود بلدنا أن يدمج نفسه في اقتصاد عالمي بمركز المدين الذي لا يعول عليه والمتلقي الى ما لا نهاية.

بيد أن حقائق العالم الجديد تقضي بأنه يجب على أفقر الدول وأصغرها، وعلى أقل البلدان نموا وبعض الدول الجديدة، أن تطلب الدعم والمساعدة الدوليين. فاذا كانت هذه البلدان وغيرها مستعدة، أو مضطرة، لأن تواصل الاعتماد على المجتمع الدولي من أجل علاقات المانح والمؤتمن التقليدية، فإنه لا ينبغي حينئذ مد مبادئ تلك العلاقات الخاصة الى الاستراتيجية المقبلة من أجل تنفيذ جميع مكونات خطة للتنمية. والمفهوم الأكثر جاذبية هو الاستراتيجية اليابانية التي تجمع بين النهوج التفاضلية والمتكاملة على أساس التسليم بالتباين المتنامي والاختلافات المتزايدة بين بلدان الجنوب ومناطقه، على النحو الذي لم يبينه فقط وفد اليابان، ووفد المانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبلدان مانحة عديدة أخرى، ولكن وفود من بلدان متلقية تقليدية أيضا.

وثانيا، لا يسعنا أن نتخلف عن الموافقة مع الحجة الواردة في تقرير الأمين العام بأن:

> "تواجه البلدان التي في طور الانتقال الى اقتصاد السوق مشاكل خاصة نابعة من الحاجة الى إجراء تحويل سريع، وإن اتسم بالحساسية، في التنظيم الأساسي، والافتقار الى القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، والانتكاس الاقتصادي وغير ذلك من العوامل الاقتصادية". (A/49/665، الفقرة ٢٩)

بيد أن التوصية الوحيدة، ألا وهي أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تلك البلدان بموارد إضافية - وأضيف الى ذلك، أن تدعمها بطريقة حسنة التوقيت - تبدو لنا أحادية الجانب. إن هذه

التوصية لا تحل المشاكل الآنفة الذكر، ناهيك عن النظرة الطويلة الى أدوار البلدان. وإننا على اقتناع راسخ بأن قائمة الأولويات من أجل تنفيذ خطة للتنمية المقبلة ينبغي أن تشمل على وجه التحديد هذه المهمة الثلاثية الأبعاد: الإدماج التام والعميق للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي، وتقديم المساعدة التدريجية في أبكر مرحلة ممكنة من جهودها صوب تحول لا رجعة فيه الى النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين؛ وتنمية إمكانات التعاون مع جميع مناطق العالم. وهذه المهام الثلاث المترابطة لا تقل أهمية عن حل المشاكل العالمية البالغة الحدة التي تواجه البلدان النامية. بيد أنه في حالة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يتطلب ذلك انفاقا أقل بكثير جدا بسبب ما لديها من إمكانات من الموارد البشرية والطبيعية من أجل تنميتها الذاتية.

وآمل أن يكون قد لوحظ بأن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد وصفت في هذه الدورة التغييرات الخطيرة التي اضطلعت بها في نهجها. إذ تعتزم أن تنتقل من سياسة تعبئة المساعدة الداخلية الى شراكة كاملة الأبعاد، خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتعاون العلمي وتبادل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والتحول في الأجل الطويل الى النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين.

ومن الواضح جدا أيضا أن هذه البلدان تبذل جهودا هائلة للتغلب على فترة مؤلمة من الاصلاحات التي تنفذ خلال مهل زمنية ضيقة للغاية. كما أنها تعمل على كفالة نموها الاقتصادي وإدماج أنفسها في النظام الاقتصادي العالمي من أجل تقديم مساهمة من لدنها في التنمية العالمية الشاملة تتفق مع الامكانات الضخمة للتنمية الذاتية في تلك المنطقة. ويمكن أن يشاهد في بعض تلك البلدان الامارات الأولى على الميلاد الاقتصادي من جديد. وهناك اليوم بالفعل جهود متنامية لتوسيع التعاون وتعميقه، ليس فقط مع البلدان المتقدمة صناعيا، ولكن مع كثير من البلدان النامية أيضا على أساس مبادئ الشراكة الجديدة من أجل الاشتراك في تحمل تكاليف حل الجوانب الطويلة الأجل من التنمية. ومن الواضح أن المشاركة المتنامية للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مع نظام التنمية المتعدد الأطراف الجديد الناشيء ستدعم بشكل أكبر إمكانات هذا النظام، بما في ذلك ما يتم في إطار الأمم المتحدة. وعلى الأجل الطويل، وبافتراض نجاح الاصلاحات والاندماج التام في الاقتصاد العالمي، ستصبح هذه البلدان شريكة اقتصادية رئيسية لكل من البلدان المتقدمة صناعيا وبلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي.

وفي هذا السياق، نرى أنه ينبغي لخطة للتنمية أن تعكس بشكل واف البعد العالمي للعواقب الطويلة الأجل للتحول الجذري لما يقرب من ٣٠ بلدا في أوروبا الوسطى والشرقية. إن هذه البلدان ليست مجرد عامل جديد في اقتصاد عالمي متغير يخلق مشاكل خاصة. إن النظر الى بلدان منطقة أوروبا الوسطى والشرقية، بما في ذلك بلدان كومنولث الدول المستقلة ودول البلطيق، باعتبارها مجرد متلقية أو مجرد منافسة على الموارد، سيكون، في أقل القليل، من قبيل قصر النظر. بل أنه يكون من الأقصر نظرا ألا تساعد تلك البلدان في إنجاز التعاون المتبادل أو أن ينكر عليها التأييد في مواصلة اندماجها في النظام الانمائي المتعدد الأطراف.

وثالثا، نود التأكيد على بعض التوصيات الواردة في الوثيقة A/49/665. إن وفدنا مقتنع بأن الأنشطة المتكاملة التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية لا ينبغي أن تختزل الى مجرد تقديم المساعدة من أجل الأغراض الانمائية. إننا لا ننازع في أنه ينبغي تكريس الاهتمام الأول في برامج الأمم المتحدة الى البلدان الأكثر احتياجا، وكذلك لمجموعات السكان الأكثر احتياجا داخل تلك البلدان. كما يحتاج الأمر الى دراسة أشمل وتفسير موسع لفكرة استكمال أنشطة الأمم المتحدة بمبادرات جديدة في مجالي ما يسمى التنمية "الوقائية" و "العلاجية". ويشير ذلك أيضا الى المبادرات الخاصة من أجل البلدان ذات المستويات

المنخفضة من التنمية الاقتصادية بشكل تاريخي، علاوة على البلدان التي تعاني من أزمات إنسانية وعرقية.

في رأينا أن مهمة الإقلال من الفقر والقضاء عليه يجب أن تتضمن جهودا رامية الى منع الفقر وتجنب زيادة انتشاره في جميع البلدان. وكما أعلن ممثل البلد الذي سيعقد فيه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. إن الفقر لم يعد حكرا على البلدان النامية. فللأسف، في الغرب وفي السنوات الأخيرة في الشرق بصفة خاصة لم تقل وطأة الفقر والتفاوت بل أنهما بدلا من ذلك قد ازدادا. ويتعين أن تكفل الخطوط التوجيهية المقبلة للأنشطة الوقائية والتأهيلية، اذا اقتضى الأمر، إمكانية وصول الآلية الدولية الحالية الى جميع البلدان المحتاجة، بغض النظر عما اذا كانت هذه البلدان تنتمي أو لا تنتمي الى بلد معين أو منطقة بعينها.

أما في مجال تعزيز التنسيق التنفيذي - الفصل الرابع جيم من تقرير الأمين العام، فيجب أن تكون المهام أوسع فيما يتعلق بنطاقها الجغرافي، وعالمية فيما يتعلق باهتمامها الشامل. وبصفة خاصة يتعين على آلية الأمم المتحدة ألا تتناول فقط المساعدة الانسانية والمساعدة من أجل التنمية، بل أيضا أشكال الأنشطة الانمائية الأخرى في جميع الأبعاد الخمسة للتنمية.

وثمة حاجة الى زيادة مشاركة الهيئات الاقليمية الخمس في مجال التنمية المستدامة أيضا. وفي رأينا أن النقص المفهومي لتوصيات الأمين العام وغيرها يرجع الى وجود تأكيد شديد للغاية على الآلية العالمية للمساعدة والاستخفاف بقيمة الامكانيات الاقليمية والأقاليمية في إيجاد مزيد من الشراكة الشاملة بوصفها شرطا مسبقا بالغ الأهمية لإقامة نظام متفتح ومتوازن وأكثر تعددا للأطراف من أجل التنمية.

وفيما يتعلق بالتوصيات الخاصة بالموارد المالية للأنشطة المقبلة - الفصل الرابع دال من التقرير - فإن لدى وفد بلادي بعض التحفظات الجادة، فنحن نود أن تكون المبادئ والمقترحات الواردة في الفقرة ٩١ من التقرير، أكثر تفصيلا وأن تناقش على نطاق أوسع داخل اللجنة الخامسة وفي الفريق العامل الخاص المعني بتهيئة ظروف جديدة للأنشطة التنفيذية التمويليه من أجل التنمية. وهذا يتصل أساسا بفكرة الاستعاضة عن المبدأ الطوعي بنظام ملزم وإسهامات متفق عليها. ففي رأينا أن أفضل الطرق للسعي الى إيجاد موارد إضافية جديدة لتنفيذ خطة للتنمية يتمثل في استخدام الوفورات المحققة من تخفيض النفقات العسكرية. ويمكن أن يستخدم مقترحا الاتحاد الروسي واليابان كأساس للجهود المقبلة التي تبذل في هذا الصدد. ونحن نشكك في سلامة فكرة إنشاء ما يسمى بمجلس الأمن الاقتصادي. وهذا ينطبق أيضا على التوصية بتوسيع مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبأن يجتمع فيما بين الدورات إذ أن هذه التوصية قد تثير نفس مشكلتي الشفافية والمشاركة اللتين تواجهان مجلس الأمن وبعض المجالس التنفيذية المعاد تشكيلها لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي هذه المرحلة، عند تحديد نهج لإجراء مفاوضات محددة بشأن إدخال التحسينات على خطة للتنمية، فإن الدور الرئيسي، في رأينا، يجب أن يكمن في الجمعية العامة، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبصفة خاصة، في أفرقة التفاوض الرئيسية التابعة للبلدان المشاركة في وضع السياسات والتوصيات المتعددة الأطراف للتعاون الانمائي المقبل، بما فيه التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة.

ونحن ندعو مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز الى أن تتبعا الى أقصى قدر ممكن مبدأ عالمية منظمتنا، آخذين في الحسبان المصالح المشروعة للدول الأخرى أيضا. كما نرحب بالنهج الأكثر توازنا للحوار الخاص بالتعاون الانمائي الذي أبدته وفود الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلدان الشمال الأوروبي وتحالف الدول الجزرية الصغيرة، وغيرها من المجموعات الأقاليمية ودون

الاقليمية والذي أبدته أيضا وفود فرادى من البلدان النامية والمتقدمة النمو التي تؤيد اتخاذ مواقف أكثر عالمية وفائدة، لصالح جميع البلدان لا لمجرد مجموعات فرادى، في الحوار المتعدد الأطراف الخاص بشتى جوانب النظرة الجديدة البازغة للتنمية المتكاملة.

ونعرب عن الأمل في أن يتمكن الفريق العامل مفتوح العضوية الرفيع المستوى المقترح إنشاؤه في هذه الدورة من تحقيق توافق آراء بشأن خطة للتنمية، وكذلك بشأن الاستراتيجية الجديدة وطرق تنفيذها. وهذا سيعزز نظر الجمعية في الدورة الخمسين لموضوع تطوير نوع الآلية الواقعية للتعاون الإنمائي لتعبئة جميع الدول الأعضاء وكذلك المؤسسات الدولية والمنظمات والبرامج والصناديق داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل أن تحقق - عن طريق جهود متفق عليها ومنسقة - الأهداف الانمائية المشتركة وإن كانت مختلفة، لجميع البلدان، لصالح تحقيق التقدم والنمو لجميع الشعوب وللبشرية جمعاء.

السيد كسار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشكل الافتقار الى التنمية تهديدا لاستقرار الأمم وبالتالي للسلم والأمن الدوليين. والأحداث المأساوية التي شوهدت في بلدان عديدة على مر السنوات الماضية توفر تأكيدا كافيا لهذه الحقيقة المحزنة. إن خطة للتنمية تكمل خطة للسلم، ووفد بلادي يرحب بالتوصيات العملية الواردة في تقرير الأمين العام. ومن المحتم أن تولد هذه التوصيات مزيدا من النقاش، غير أن اتخاذ إجراء أمر حيوي كما هو ملح. واذا ما كان للمعاناة المستمرة وتردي العديد من الشعوب أن يصبحا ذكرى من ذكريات الماضي لا أن يظلا حقيقة واقعة في أذهان وقلوب الأجيال المقبلة، فيتعين على المجتمع الدولي أن يجدد جهوده ويعيد إنعاشها للتصدي لهذه القضية عن طريق نهج عالمي متكامل.

إن حق جميع البشر في الكرامة هو نقطة البداية بالنسبة لنا، ونقطة النهاية حقا في العمل الجماعي للتغلب على الافتقار الى التنمية. إن تعزيز نوعية حياة جميع الشعوب يجب أن يظل وسيظل المحور الأساسي للاهتمام في الأمم المتحدة. إن إدخال الفعالية أمر مطلوب ونحن نسعى جاهدين الى ترجمة أقوالنا الى أعمال. وهذا هو ما ترمي توصيات الأمين العام الى إبرازه.

إن وجود بيئة دولية متغيرة يعزز التعاون بين الدول وفيما بينها. وعلى الرغم من تنوعنا، بوصفنا أمما، فإننا نعتبر أنفسها مستقلين وندرك أن ضخامة القضايا التي يبت فيها في الأمم المتحدة مترابطة وتؤثر لا على الأجيال الحاضرة فحسب بل أيضا على الأجيال المقبلة، وندرك أن السياسات التي تؤثر على المجتمعات البشرية معقدة ومتشابكة كالطبيعة نفسها.

يحدد الأمين العام في تقريره السلم، والاقتصاد، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية والديمقراطية بوصفها الأبعاد الخمسة للتنمية. وهذا النهج المتكامل شرط مسبق لتحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. وهو يوفر الأساس اللازم اذا ما كان للمساعدة الدولية أن تترسخ بوصفها حلا مستديما لمشاكل الفقر والافتقار الى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن يكون تقديم المساعدة الدولية مصحوبا بممارسات شفافة تضمن أن تكون السياسات فعالة على مستوى القاعدة، حيث تمس الحاجة اليها.

ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة، وهذا ما تفعله في معظم الأحيان، أن توفر الإطار المؤسسي حيث يمكن لمثل هذا العمل الانمائي أن يكون فعالا ومفيدا للهدف الشامل لتحقيق السلم والأمن. ووفد بلادي يرحب بتوصيات الأمين العام الداعية الى إعادة إنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يفي بدوره بصورة أفضل كما هو متوخى في الميثاق. والجمعية العامة عليها مسؤولية كبرى في تحديد القضايا الحاسمة بالنسبة للتعاون الدولي ووضع السياسات، ومن ثم يجب أن تظل المحفل الرئيسي لمناقشة قضايا التنمية.

إن وجود حوار مستمر ومشاركة موضوعية بين مؤسسات بريتون وودز والأمم المتحدة مسألة ضرورية لتعزيز التعاون. ووفد بلادي يرحب بتوسيع نطاق إقراض البنك الدولي في القطاعين الاجتماعي والبيئي وغيرهما. وننظر الى بناء القدرات والتخطيط اللامركزي ونظم الإقراض القائمة على المشاركة، باعتبارها مسائل موجهة صوب تحقيق تنمية متزايدة تفي بالشواغل والاحتياجات الأساسية.

وتقدم فعلا الوكالات القطاعية والتقنية التابعة للأمم المتحدة قدرا كبيرا من الدعم للأنشطة الانمائية. وينبغي أن يستمر الادماج الكامل لجهودها الرامية إلى التوصل إلى حلول مستدامة في الخطط الاقتصادية والاجتماعية لمنظومة الأمم المتحدة وفي أولوياتها. وعندا يتم إدماج هذه الخطط والأولويات على الوجه الصحيح في الإطار الشامل لمنظومة الأمم المتحدة، فإنها توفر مصدرا قيّما للخبرة والمعلومات اللازمين لتنفيذ الاجراءات الفعالة ولمتابعة المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت في الأعوام الماضية.

إن الحاجة إلى التنمية لم تعد مجرد مسألة للمناقشة. فهي غاية مسلّم بضرورتها ومهمة عاجلة للأمم المتحدة. وقبل عامين، ناقشت هذه الجمعية العامة مزايا العمل الوقائي في ميدان صون السلم. ويتطلب العمل الدولي الذي يستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية طويلة الأمد للمجتمع أن نتصدى لقضايا تتراوح بين مركز المرأة ومكافحة المخدرات وبين إدارة المناطق الحضرية وبقاء الأطفال في إطار رؤية عالمية للعمل الوقائي. ولا يمكن لنا أن نقصر جهودنا على مجرد التصدي للتحديات. فمسار عملنا يقتضي منّا أن ننشط قبل وقوع الأحداث إذا أريد لنا أن نستبقها ونزيل الأسباب الجذرية للتوتر في المستقبل.

وتشكل التنمية الوقائية والعلاجية الأساس لنظام سلمي ومستدام على الصعيدين الوطني والدولي. وكما أننا ندرك أن بناء السلم في أعقاب الصراعات يقتضي الاهتمام بالبعد الانمائي، فإن هذا البعد يجب أن يكون أيضا المكوّن الأساسي في تحليلنا للحالات السابقة لاندلاع الصراعات. فالتضامن الدولي المرتكز على القيمة الذاتية للانسان الفرد وعلى توفير حياة كريمة لكل البشر ضروري لضمان احترام كامل على الصعيد العالمي لحقوق الانسان الأساسية.

فبعد مرور ما يقرب من ٥٠ عاما على إنشاء هذه المنظمة "نحن شعوب الأمم المتحدة" تعلمنا أن إعطاء تعبير حقيقي للأمل في السلم يحتم على المجتمع الدولي أن يوطد نفسه على مبدأي العدالة الاجتماعية والتضامن: وهذا هو نهج عملي مبدئي يشكل الأساس للعمل في توصيات الأمين العام.

السيد ستيوارد (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن خطة للتنمية، الذي عرضه أمس رئيس الجمعية العامة ببلاغة واضحة، يعتبر دونما شك من أهم المبادرات المدرجة في جدول أعمال الدورة التاسعة والأربعين للجمعية العامة. وخطة للتنمية، بتوصياتها الداعية إلى المضي قدما بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعاون الدولي المحسّن، أمر أساسي في الرؤية المعبَّر عنها في ميثاق الأمم المتحدة.

ونود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على الجهود التي بذلها في إعداد الوثيقة A/49/665، ونحن نتطلع إلى مواصلته الاضطلاع بدوره البنّاء في وضع إطار فعّال للتعاون الانمائي في المستقبل. فالبيئة العالمية الدينامية تقتضي بوضوح إجراء عملية إعادة تقييم منتظمة للقضايا الاستراتيجية والتنفيذية على حد سواء. وفي هذا الصدد، يساعد تقرير الأمين العام في تحقيق مقصد قيّم من خلال تركيز اهتمامنا على الأولويات الآخذة في الظهور.

وفي معرض التعليق على التقرير، أود أن أؤيد ما قاله المتكلمون الذين سبقوني، والذين أوضحوا بحق أن الوقت الذي أتيح لتقديم التقرير الأخير كان محدودا. ونظرا لأهمية الموضوع ونطاقه،

فإن القيمة النهائية لمساهمة الأمين العام ستتطلب التقييم المتأني الذي سيتأتى من الطبيعي في رأيي من مشاركتنا في طائفة واسعة من المناقشات.

ويود وفد بلدي أن ينضم إلى الأعضاء الآخرين من مجموعة الـ ٧٧ في تأييد الآراء التي أعرب عنها بوضوح سفير الجزائر الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

على مدى التاريخ، ظلت كل مساعي البشر لا تشكل سوى خطوات صغيرة على سلّم التنمية. وكانت المبادرات التي دفعت هذه الخطوات تهتدى بالذين تحلّوا بالروح والرؤية المبدعتين اللازمتين للتصدي لتحديات العصر. ومن شأن هذا أن يؤيد قول الأمين العام بأن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تكمن لدى كل دولة ذات سيادة على حدة.

وفي الوقت نفسه، لا يمكن الاستخفاف بقيمة التفاعل الاقليمي والعالمي. ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للالتزام المستمر للبلدان المانحة العاملة في إطار منظومة الأمم المتحدة بتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في التصدي للتحديات الانمائية الكبيرة التي تواجهها.

وفي خطة للتنمية نجد مبادرة مطلوبة بشدة لاعادة صياغة نهج وأولويات الأمم المتحدة. وتؤيد جنوب افريقيا هذه المبادرة، وترى فيها أوجه شبه واضحة ببرنامج جنوب افريقيا للتعمير والتنمية، المسؤول عن ولاية مفاهيمية مماثلة. فالمشاركة على كل الأصعدة الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص؛ والدور المعزز للمرأة؛ والاستدامة؛ وضرورة تحقيق النمو الاقتصادي، والسلم والديمقراطية - كل هذه المفاهيم تسعى جنوب افريقيا إلى النهوض بها على الصعيد الوطني.

وتشكّل التنمية البشرية حجر الزاوية في هذا البرنامج. وفي الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر من هذا العام عقد في جنوب افريقيا مؤتمر للمانحين الدوليين معني بتنمية الموارد البشرية، بالتعاون مع الأمانة العامة للكمنولث وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، الأمر الذي يجسد تعبيرا عمليا عن تصميمنا على مواجهة هذه القضية الحاسمة. وتود جنوب افريقيا أن تعرب عن تقديرها للدعم الذي حصلت عليه لهذه المبادرة الحيوية.

ويعتبر الاعتراف بسيادة الدول في تحديد أولوياتها الوطنية أمرا أساسيا لنجاح أية استراتيجية فعالة للتنمية. وبينما تؤيد جنوب افريقيا الفكرة القائلة بأنه يمكن تحويل الأموال من الاستخدامات العسكرية إلى استخدامات يتضمنها برنامج رشيد للتنمية، فإنها تقر أيضا أن الاستخدام المتوازن للموارد لا يزال يمثّل مسؤولية كل دولة على حدة، ويتباين بين دولة وأخرى.

ويجب الترحيب بالتأكيد على تمكين المرأة وضرورة التوصل إلى اتفاق حول التدابير التي تعزز النهوض بالمرأة. وتحظى هاتان القضيتان حاليا بالاهتمام في بلدي ويُعترف بأنهما تشكلان جزءا هاما من استراتيجيتنا الوطنية للتعمير والتنمية.

وتتطلع جنوب افريقيا إلى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة باعتباره فرصة للبرهنة على التقدم المحرز في هذا الصدد ولاعادة التأكيد على التزامها بتعزيز دور ومركز المرأة.

ولا بد من معالجة الحاجة الملحّة إلى الموارد المالية لتنفيذ جهود الأمم المتحدة الانمائية في مرحلة مبكرة لضمان التنفيذ حسن التوقيت للمبادرات المبرمجة. وقد أحطنا علما بالمقترحات التي طرحها الأمين العام في هذا الصدد.

كما أحطنا علما بالقيمة المتعاظمة والأهمية البارزة للتعاون الانمائي فيما بين بلدان الجنوب وبحقيقة أن هذا التعاون قد يشمل بشكل ناجح التعاون المالي والتقني. وترى جنوب افريقيا أن هذا مجال يتطلب المزيد من الاهتمام.

لقد أصبحت التنمية بالفعل الموضوع الأساسي في عصرنا. وجنوب افريقيا على استعداد

للمشاركة في المناقشة حول خطة فعالة للتنمية وللاسهام بشكل بنّاء في تحقيق التنمية المتركزة على الانسان والمستدامة.

السيد سنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفدي في البداية تهنئة الأمين العام على جميع الجهود التي يبذلها لتعزيز هيبة ومصداقية منظومة الأمم المتحدة من خلال توطيد كفاءتها والتنسيق بين هيئاتها.

وإن التقرير المتعلق بوثيقة "خطة للتنمية" المعروض علينا اليوم، والمذكرة المتصلة بجلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية هما جزء من ذلك الجهد الذي يرمي إلى إقامة توازن متوافق بين السلم والأمن الدوليين من ناحية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى. ونحن مقتنعون بأن قيام المجتمع الدولي بالتنفيذ السليم لهذه الوثائق وبإبداء التوصيات الحكيمة سيسهم، دون شك، في حل معظم المشاكل التي تزعج عالمنا، وخاصة أزمة الديون الخارجية والفقر المتأصل وتهميش افريقيا والبطالة والمجاعة والأمية والانحطاط البيئي.

ويريد وفدي الاعراب اليوم عن تأييده التام للنهج المتكامل للتنمية الذي أدرجه الأمين العام في تقريريه لأننا نشعر مثله بأن أية تنمية حقيقية يجب أن تكون فعالة من الناحية الاقتصادية وسليمة ايكولوجيا وعادلة اجتماعيا ومراعية لحقوق الانسان ومركّزة على تحسين رفاه السكان.

ونحن ندرك بالطبع أن تنفيذ هذا النموذج الانمائي مهمة طويلة الأجل تتطلب عملا حازما على الصعيد الوطني وتستلزم، قبل كل شيء، تعاونا دوليا حقيقيا يستند إلى احترام المصالح المتقاسمة والسعي إلى تحقيق أهداف مشتركة.

ويهيئ لنا انتهاء الحرب الباردة والانقسام إلى شرق وغرب الذي تميزت به العلاقات الدولية طويلا، فرصة تاريخية لتحقيق الأهداف الواردة في ميثاق منظمتنا منذ إنشائها ونعني:

"أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"

"وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح"،

مع المحافظة، بالطبع، على البيئة الطبيعية لصالح الأجيال الحالية والمستقبلة.

ولا ينبغي لعصر ما بعد الاستقطاب الثنائي أن يُسجل في التاريخ بوصفه عصر انتهاء المنافسة على تنمية العالم الثالث. وعلى العكس، يلزم أن يكون فترة تعيش فيها البشرية في وئام مع ذاتها وتتحلى بالتضامن والتعاطف مع أفقر الناس في العالم.

وفي عالم متزايد التكافل، يكون للتحديات التي تواجهها البلدان النامية نتائج دولية بالضرورة، في حين تجعل المشاكل العابرة للحدود مثل الاتجار غير المشروع في المخدرات والارهاب والتطرف بجميع أنواعه والهجرة الدولية وانتشار الأمراض المعدية وانحطاط البيئة العالمية، من التعاون الدولي أمرا جوهريا على نحو متزايد.

وبتعبير آخر، فإنه لم يعد في وسع أي بلد، أيا كانت قوته أو امكاناته، التصدي لهذه المشاكل وحده وستظل درجة حمايته لنفسه من آثارها السلبية أقل؛ ويتمثل ما نبغيه في إرادة دولية جماعية حازمة لمعالجة هذه الشرور.

ويرى البعض أن الطموح إلى قيام عالم أفضل، وهو طموح تولّد من انتهاء الصراع الايديولوجي والعسكري بين الشرق والغرب، قد تبدد بسرعة، لسوء الطالع، بسبب الآثار المجتمعة للكساد الاقتصادي وتدهور القيمة الاستراتيجية للبلدان النامية في عالم انزاح فيه عن كاهل البلدان المتقدمة النمو عبء الشواغل الأمنية الحيوية.

وتقدر ثمار السلم التراكمية بنحو تريليون دولار في حين أن إعادة استثمار الوفورات الناتجة

في تحويل الصناعات العسكرية وحماية الوظائف ليست كافية لتبرير خفض المساعدة الانمائية الرسمية.

والواقع، أن المساعدة الانمائية الرسمية التي وافقت عليها بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد خُفضت بنسبة تتجاوز ١٠ بالمائة في الفترة بين سنة ١٩٩٢ و ١٩٩٣ - من ٦٠,٨ بليون دولار إلى ٥٤,٨ بليون دولار - وهي لا تمثل حاليا سوى ٠,٢٩ بالمائة من ناتجها القومي الاجمالي مجتمعا، في حين أن الهدف المعتمد على الصعيد الدولي منذ سنة ١٩٧٠ هو ٠,٧ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي، وهو التزام لا تفي به سوى أربعة بلدان. ولكي نشدد على التفاوت، نشير إلى أن الرعاية الاجتماعية وحدها في البلدان المتقدمة النمو تحظى بنسبة ١٥ بالمائة من الميزانية الوطنية الاجمالية في حين يعيش خمس سكان العالم في فقر مدقع.

ولقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، حقيقة إلى ٧٠ بليون دولار سنة ١٩٩٣، ولكن يبدو أن توزيع المبلغ قد حابى البلدان الحديثة التصنيع، في حين ظلت بلدان نامية أخرى، ولا سيما في افريقيا، تعاني من الآثار المروعة للأزمة الاقتصادية.

ونحن نهتم بأية سياسة ترمي إلى تحويل اقتصاد الحرب الباردة إلى اقتصاد سلم أو بإعادة توجيه فلسفة التعاون نحو إيجاد شراكة في التنمية الانسانية والدائمة.

وتؤكد "خطة للتنمية"، على نحو صحيح، توافق الآراء الذي ظهر بشأن الطابع المتعدد الأوجه للتنمية، في حين تُقر بعدم امكان الاقتصار على محاكاة بعض النماذج المستوردة للانتاج والاستهلاك. وبناء على ذلك، إذا أريد "للخطة" أن تكون بمثابة مجمل للتنمية العالمية، يجب تحديد سياسات جديدة وترتيبات مؤسسية حديثة لتطويع الوسائل للغايات.

والواقع، أنه على الرغم من احتواء "خطة للتنمية" على العديد من النقاط الجيدة، التي أكد عليها الكثير من المتكلمين، فإنه من الجوهري تحويل توصياتها السياسية إلى أنشطة تنفيذية وسناريوهات معينة. ويلزم أن تتخذ شكل "برنامج عمل" يُنفذ خلال فترة زمنية معقولة، بفضل المسؤولية المتقاسمة التي تركز على أهداف مشتركة متفق عليها.

ويجب أن ندرك أن العالم النامي يعاني من ندرة الموارد على الصعيدين العالمي والوطني. وبالاضافة إلى ذلك، يواجه معظم البلدان النامية بطالة هيكلية نؤثر على قطاعات كبيرة من قوتها العاملة وتُسبب تخلفا اجتماعيا كبيرا في مجالات الصحة والتعليم والبيئة ومختلف الهياكل الأساسية الضرورية لتنشيط القطاع الخاص وتعزيز مركز المرأة وحماية البيئة الطبيعية وبالطبع، توطيد الديمقراطية.

وسيكون لاختتام جولة أوروغواي في مراكش في نيسان/أبريل الماضي، حسب تكهنات الخبراء، آثار مفيدة للاقتصاد العالمي، تقدر بـ ٥٠٠ بليون دولار عندما تنفذ تدابير لتحرير التجارة الدولية.

ونأمل، في هذا الخصوص، ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا لإنشاء آلية التعويض المنصوص عليها في اتفاقات مراكش وذلك لصالح أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للمواد الغذائية.

وإن إعادة تشكيل صندوق البيئة العالمية واستكمال موارده بمبلغ بليوني دولار، مبادرة أخرى يمكننا الفخر بها حتى لو كانت لا تحقق الآمال التي ولّدها مؤتمر ريو أو احتياجات التمويل في مجال حماية البيئة العالمية.

وسيتيح برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعتمد في القاهرة في أيلول/سبتمبر، بفضل ما يتضمنه من التزامات مالية، من خفض زيادة سكان العالم إلى مستويات تتماشى مع السعي لتحقيق التنمية المستدامة.

ونأمل أن يؤدي مؤتمر التنمية الاجتماعية المقرر عقده في كوبنهاغن ومؤتمر المرأة الذي سيعقد في بيجينغ والمؤتمر المعني بالمستوطنات البشرية، إلى نتائج إيجابية وأن تسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية بكل أبعادها لصالح البشرية جمعاء.

ولا بد أن يشترك في الآلية الرفيعة المستوى ممثلو كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو وأن تسهم بقدر كبير في التحسين التدريجي للنظم الدولية النقدية والمالية والتجارية، مما يضع الأسس اللازمة لنظام الرصد العالمي والمتعدد الأطراف بحيث لا يلحق الضرر بأية مصالح بل يُعزز التكامل المتزايد للاقتصاد العالمي.

يسرنا أن نلاحظ أن تفكير المجتمع الدولي ينتهج نفس السبيل، مع أخذ هذه التغيرات العالمية في الحسبان. لهذا السبب تؤيد مملكة المغرب فكرة إنشاء هيئة رفيعة المستوى للتنمية وتنسيق السياسات الاقتصادية.

إننا، في الواقع، نتوقع قدرا من عمل هذه الهيئة أكبر من المساعدة المخفضة التي تمنح بالقطارة في بيئة اقتصادية مجحفة.

وبالتالي، اتساقا مع موقف مجموعة الـ ٧٧، يؤيد المغرب تشكيل فريق عامل جامع، يرمي إلى تحويل خطة للتنمية إلى خطة عمل تنفيذية، تتضمن مدونة سلوك لتمويل التنمية على أساس مضمون ويمكن التنبؤ به، من أجل السماح بالتنفيذ الفعال لمقررات توافق الآراء التي تسنى التوصل إليها بشق الأنفس في منظمتنا العالمية.

السيد بيلوا تانغ (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد حدد الأمين العام، في تقريره (A/48/935) المعنون "خطة للتنمية"، الذي أعد بناء على طلب هذه الجمعية، مفهومه للتنمية بوصفها حقا أساسيا لبنى الانسان وأحد العناصر المكونة للكل الشامل ألا وهو السلم، والاقتصاد، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية.

وفي هذه العناصر، قدم السلم بوصفه أساسا للتنمية؛ والاقتصاد بوصفه محركات للتقدم، والبيئة بوصفها أساسا للاستمرارية، والعدالة الاجتماعية بوصفها دعامة المجتمع، والديمقراطية بوصفها الحكم الجيد.

لقد وضع الأمين العام بوضوح، في عملية التنمية هذه، دور المنظمة في تحديد عناصر التنمية، وفي توفير مركز للمعلومات وفي تعزيز التفاهم، وبوصفها أفضل محفل للسعي إلى تحقيق توافق الآراء ووضع المعايير والأولويات، وأخيرا، بوصفها مركزا لتنسيق الأنشطة الانمائية.

وهذه الأفكار الأولية القيّمة قد ركزت اهتمام المجتمع الدولي، الذي كان ينتظر خطة للتنمية منذ صدور "خطة للسلم".

وهكذا، أصبح تقرير الأمين العام موضع مشاورات مكثفة. فجلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية، التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٤، هنا في نيويورك، بناء على مبادرة السفير انسانالي ممثل غانا وتحت رئاسته، والمناقشة الرفيعة المستوى في المجلس الاقتصادي والاجتماعي حول خطة للتنمية، والاعلان الوزاري الصادر في ختام الحفل التذكاري لمرور ثلاثين عاما على تشكيل مجموعة الـ ٧٧، كلها مكنتنا من تحديد الشكل النهائي لخطة للتنمية.

وأود بهذه المناسبة أن أشكر رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، الذي صاغ، في مذكرته الواردة في الوثيقة A/49/320 المؤرخة في ٢٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، موجزا مختصرا ومحددا للاستنتاجات الرئيسية لكل هذه الاجتماعات. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام، الذي قدم لنا - على أساس تلك الاستنتاجات - تقريرا جديدا، وهو ما نشعر بالامتنان حياله.

يبرز الأمين العام، في تقريره الجديد، على نحو وثيق الصلة بالموضوع، الأهداف ذات الأولوية للتنمية ويصدر عددا من التوصيات. وتقع هذه

الأهداف في ثلاث فئات: تعزيز وانعاش التعاون الانمائي الدولي بصفة عامة؛ وبناء نظام إنمائي متعدد الأطراف أكثر قوة وأكثر فاعلية وتماسكا؛ وتعزيز فعالية المنظمة نفسها في أنشطتها الانمائية.

بالنسبة للتوصيات، يود وفد بلادي أن يؤيد بصفة خاصة تلك التوصيات المتصلة بضرورة تهيئة مناخ مـــواتٍ وبضرورة تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية. وفي هذا السياق، أذكر بأسف أنه بعد مرور ٢٤ عاما على تحديد ذلك الهدف، لم تف بتحقيقه سوى أربعة بلدان، ونحن نعرب عن خالص تقديرنا لها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فلتشز أشير (نيكاراغوا).

يؤيد وفد بلادي أيضا المقترح المتصل بالالغاء الكامل للديون الخارجية على أقل البلدان نموا وأفقرها. لقد دأبنا دوما على الاعتقاد بأن الدين الخارجي عقبة كؤود في سبيل التنمية، في ضوء الحقيقة التي مفادها أن الجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة من أجل التنمية يبددها عبء الدين ومصاريف خدمة الديون.

كما ألاحظ بارتياح أن الأمين العام يطرح مرة أخرى فكرة عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية، وهذا المؤتمر يمكن أن ينظم بالتعاون الوثيق مع مؤسسات بريتون وودز، والمصارف الانمائية الاقليمية، ولجنة المساعدة الانمائية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وفي رأي وفد بلادي أن هذا المؤتمر يجب ألا يكون فرصة لممارسة عملية لفظية أخرى، بل بالأحرى يجب أن يكون فرصة للشروع في تمحيص انتقادي للخطط الانمائية وبرامج العمل العديدة التي اعتمدها المجتمع الدولي بتوافق الآراء، ثم البحث عن سبل وطرق تنفيذها.

أما فيما يتعلـــق بافريقيا علـــى وجه الخصوص، ان البرنامج الانمائي الأخير - خطة الأمم المتحدة الجديدة من أجل تنميـــة افريقيا فـــي التسعينات - ما زال هو الأساس الذي يمكن أن ترتكز عليه جميع الجهود الانمائية لقارتنا. وبالنسبة لافريقيا، من ثم، يجب أن تظهـــر خطة التنمية الجاري إعدادها السبل والوسائل اللازمة للتنفيذ الفعال والعاجل لبرنامج إنمائي أعيد التأكيد على أهميته وحلول وقت تنفيذه في مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية الافريقية.

يرتكز الاقتصاد الافريقي أساسا على انتاج وتسويق السلع الأساسية، وغني عن البيان أن أية استراتيجية إنمائية لهذه القارة، يجب - إذا ما أريد لها أن تكون قابلة للبقاء وموثوقا بها - أن تأخذ في الحسبان ضرورة تنويع السلع الأساسية.

لذا، يبدو لي أن الوقت مناسب لأن أردد النداء الذي وجهه، في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة، رئيس وفد الكاميرون بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية لافريقيا. ويحدوني الأمل في أن تكلل المفاوضات الخاصة بإنشاء هذا الصندوق بالنجاح.

أود قبل أن أختتم كلمتي أن أعود إلى تقرير الأمين العام، وأوضح أن ذلك التقرير يشكل، دون أدنى شك، إسهاما هاما في إعداد خطة للتنمية، لكن من المفيد إدخال مزيد من التحسينات على جوانب معنية من التقرير.

وبالمثل، يجب أن تكون بعض توصيات في التقرير ذات توجه عملي أكبر. وفضلا عن ذلك، قد يعن للمرء أن يتمنى أن تعزز الأولوية الممنوحة لافريقيا في تقرير الأمين العام تماشيا مع الخطوط الواردة في مذكرة رئيس جمعيتنا. وعلاوة على ذلك، لدى الكلام من الناحية المفاهيمية وفي ضوء العلاقة المترابطة بين السلم والتنمية، تكون المفاهيم الجديدة للتنمية العلاجية والوقائية جديرة أيضا بمزيد من الدراسة.

وأخيرا، فيما يتعلق بالعلاقات بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، لا بد من تشجيع توصيات الأمين العام المتصلة بتعزيز التعاون والتنسيق ولا سيما المقترح القاضي بتنشيط لجنة الاتصال المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وفي هذا السياق، يجب أن يكون إعداد خطة للتنمية فرصة لاستعراض وجود طرائق لمزيد من التعاون الشفاف والمتناسق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

وفي الختام، من نافلة القول إن وفد بلادي يؤيد تمام التأييد البيان الذي أدلى به السفير لعمامرة نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي هذا الصدد، يحظى المقترح بإنشاء فريق عامل شامل رفيع المستوى بكامل تأييد وفد بلادي.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود، في المستهل، أن أعرب عن امتناننا للأمين العام لكمية العمل الكبيرة التي بذلت في إعداد التقرير (A/49/665) عن "خطة للتنمية"، وللتوصيات المحددة التي صيغت على أساس التقرير، كما نعرب عن تقديرنا لرئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، السفير صمويل انسانالي، لتنظيمه "جلسات الاستماع العالمية"، والسفير رتشارد بتلر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي على إدارته القديرة أثناء الاجتماع العالي المستوى للمجلس في حزيران/يونيه وتموز/يوليه من العام الحالي.

ويعتبر وفدي القضية استكمالا ضروريا وحسن التوقيت لخطة للسلام التي اعتمدت بالفعل. إذ ستحف المخاطر بالسلم والأمن الدوليين وسيتعرضان للضرر ما لم نخلق عالما ديمقراطيا، علاوة على كونه أكثر توازنا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. إن الأبعاد الخمسة المحددة في تقرير الأمين العام - السلم والاقتصاد والبيئة والعدل والديمقراطية - أجزاء لا تتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة التي تتركز على الإنسان.

ويود وفدي أن يشدد على أنه في عشية القرن الحادي والعشرين، وبينما يجاهد كل بلد، علاوة على المجتمع الدولي بأسره، لصياغة أنماط جديدة للتنمية، فإن التزام الأمم المتحدة بالنهوض بالتنمية حاسم للنجاح في الوفاء بالولاية التي عهد إليها بها ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي تنفيذ الميثاق بالكامل، كما أشار الأمين العام، وليس بطريقة انتقائية. لذلك فإن المعاملة والتمويل المتماثلين لما تقوم به الأمم المتحدة من أنشطة حفظ السلم والتنمية ضرورة حيوية.

والدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في ميدان التنمية أكثر أهمية من ذي قبل. إذ أنه يتزايد بسرعة في كل ميدان تقريبا من النشاط الدولي. لذلك أن من المتوقع من الدول الأعضاء أن تجعل منظومة الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية بكثير مما كانت عليه في الماضي من أجل إضفاء الطابع المتعدد الأطراف.

ويرى وفدي أن تنشيط التعاون الإنمائي الدولي ينبغي أن يفضي إلى التنمية المستدامة لجميع البلدان والمناطق وأن يقلل التفاوتات الهائلة بين الدول وداخلها. وينبغي مواصلة اتباع النهج المبتكر الذي نشأ في ريو دي جانيرو أثناء مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. ولا يمكن أن تكون التنمية دائمة ومستدامة إلا إذا لم يتقوض أي بعد من أبعادها - الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والبيئية. ويعني ذلك، على سبيل المثال، أنه ينبغي لبرامج التكيف الاقتصادي والتحول المنتظم التي تجري في عدد من البلدان أن تأخذ في اعتبارها العناصر الاجتماعية والبيئية للتنمية. وفضلا عن ذلك، كثيرا ما يخرج تأثير العنصر البيئي عن سيطرة دولة ما بمفردها.

وذلك الأمر وثيق الصلة على وجه الخصوص بالنسبة للبلدان التي تمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق. لقد تم الإقرار بالفعل بالبعد السياسي العالمي للاصلاحات التي تشهدها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وكومنولث الدول المستقلة.

وينبغي أن يستمر دعم الأمم المتحدة لاندماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي التصدي بشكل أشمل لمشاكل تلك البلدان في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستويين الإقليمي والدولي.

ومن رأي وفدي أن نظاما محسنا للتجارة الدولية يستند إلى سبل غير تمييزية للوصول إلى الأسواق سيستحث التنمية في جميع البلدان. وسيساهم الاختتام الناجح لجولة أوروغواي، مع توقيع البيان الختامي في مراكش وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، في تعزيز النمو الاقتصادي على النطاق العالمي. والاستثمار الأجنبي المباشر، وتدفقات رؤوس الأموال وسبل الحصول على التكنولوجيا لها أهمية قصوى بالنسبة للتنمية العالمية.

إن التوصل إلى نظام تنمية متعدد الأطراف أكثر فعالية هو هدف ما يجري من تنشيط للأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من ميادين. ويؤيد وفدي كل التأييد توصيات الأمين العام الواردة في التقرير المتعلق بتعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز والوكالات القطاعية والتقنية التابعة للأمم المتحدة، في مجال التنمية. وستزداد فعالية هذه الهيئات بتجنب الازدواجية في العمل من خلال التنسيق الأفضل للأنشطة مع زيادة الشفافية في عمليات صنع قراراتها.

لقد اجتذب اهتمام المجتمع الدولي إلى تدعيم التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في تمويل الأنشطة الإنمائية أثناء المداولة التي جرت في الدورة العالية المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في أوائل العام الحالي. إننا نشاطر الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام بأن احياء لجنة الاتصال المشتركة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز من شأنه أن يعزز التشاور الموضوعي بشأن قضايا تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

وإذ نحيط علما مع التقدير بالجهود التي بذلها الأمين العام لصياغة توصيات عملية وممكنة التنفيذ، فإننا نشاطر الرأي الذي أعربت عنه بعض الوفود بأنه ينبغي لخطة للتنمية أن تحدد مزيدا من الأهداف ومزيدا من التدابير المحددة، ومهلا زمنية واضحة لإنجازها. ولذلك يؤيد وفدي الاقتراح بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة لإنهاء الأعمال المتعلقة بخطة للتنمية، وذلك بصياغة مشروع قرار شامل قبل الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

السيد بيبولسونغرام (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما شارك وفدي في المداولة العامة في السنة الماضية بشأن هذا البند الهام من جدول الأعمال "خطة للتنمية"، طرحنا رأينا بأن هناك أربعة عناصر نعتقد أنه ينبغي النظر فيها كجزء من الموضوع الرئيسي "خطة للتنمية". وتتكون هذه العناصر من أنه ينبغي للخطة أن تستخدم كأداة لتنسيق الاتفاقات الدولية ذات الصلة الوثيقة ولاتخاذ اجراءات بشأنها؛ وأنه ينبغي لها أن تدعم تنسيق الأنشطة داخل منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية؛ وأنه ينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وأنه ينبغي للخطة ذاتها أن تتجاوز المفهوم التقليدي لسياسة التنمية حتى تلبي تحديات التنمية التي يخلقها العالم المتطور باستمرار.

ولا تزال هذه العناصر وثيقة الصلة بالموضوع في الوقت الحالي. ولهذا فإنه يسرنا جدا أن نلاحظ أنها قد أدرجت في توصيات الأمين العام التي ترد في الوثيقة A/49/665.

إن التنمية ليست مجرد مسألة تحديث مادي، بل إنها نمط تحول للمجتمع لا نهاية له. ويتفق وفدي مع الرأي القائل بأن التنمية عملية مستمرة، ويجب النظر إليها بهذا الشكل.

كما يؤمن وفدي بأن أبعاد التنمية الخمسة التي أسهب الأمين العام في عرضها في الوثيقة

A/48/935 "خطة للتنمية"، توفر أساسا راسخا لمفهوم التنمية الجديد. وهذا المفهوم سليم جدا؛ ويضم، بحكم الضرورة، الجهود المؤتلفة التي يبذلها الناس، والحكومات والمنظمات الدولية، للتصدي للجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية للتنمية.

إن أبعاد هذه الجوانب من التنمية - التي تتضمن السلم، والاقتصاد، والبيئة، والعدالة، والديمقراطية - مسلم بأنها هي العوامل الرئيسية التي يمكن أن تضطلع بدور جوهري في تطوير فكرة التنمية المتمركزة على البشر. وفي رأي وفد بلادي، أن لأدوار الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها نفس القدر من الأهمية. وفي سياق الأمم المتحدة، فإن أدوار الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز، والتنسيق التنفيذي للأنشطة الإنمائية، كلها عناصر جوهرية لتنفيذ الخطة ومعترف بكونها كذلك في توصيات الأمين العام.

وقد جاءت مدخلات قيمة للمناقشة في هذه القضية وفي صياغة الخطة نفسها من جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية التي نظمها رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة. ونحن نثني على السيد إنسانالي لمبادرته ولدوره في عقد جلسات الاستماع العالمية.

لقد قرأ وفد بلادي الوثيقة A/49/665 بعناية كبيرة، وسيدرس توصياتها باهتمام بالغ. كان ضيق الوقت عاملا مقيدا للغاية، لذا، فإن وفد بلادي لن يتمكن إلا من طرح مجموعة من وجهات النظر الأولية حول القضايا التي أثارها الأمين العام.

إلا أن ثمة فكرة رئيسية تحظى بتأييدنا الكامل، هي أن درجة نجاح جهود التنمية الرئيسية ترتهن بدرجة نجاح الشراكة الداخلية بين الحكومات وجميع قطاعات المجتمع. إن أنشطة حكومة تايلند في ميدان التنمية سارت على هدي الإيمان بهذه الفكرة، والنتائج التي تحققت في جهودنا الإنمائية إنما تبرز صحة هذا الإيمان وتعززه.

خلال المراحل الأولى من اتجاه تايلند الإنمائي الحالي، كانت الحكومة تتولى وحدها تقريبا - وأكرر وحدها تقريبا - الدور المركزي في كل جوانب تنمية المملكة. كانت أساسا العنصر الوحيد القادر على تخطيط وتنفيذ تدابير على مستوى الأمة من أجل التنمية. وقد أقامت الحكومة شركات مملوكة للدولة. ودعمت المصارف التجارية وأنشطتها وأشرفت عليها. كما خططت وأدارت خدمات الصحة والتعليم. وكان لها ولا يزال دور رئيسي وحيوي حتى اليوم لكن مع اختلاف بين.

فبعد نجاح التنمية وترسخها وصلت قطاعات أخرى من المجتمع مرحلة النضج وتمكنت من النهوض بمسؤوليات أكبر عن رعاية مصالحها. وتشارك الحكومة الآن مع هذه العناصر الأخرى في جهود التنمية بالمملكة. وقد أصبح تركيز حكومة بلادي منصبا أساسا على زيادة المشاركة الشعبية من جانب كل أجزاء المجتمع. كما أصبح مركزا على إدارة الاقتصاد، والحفاظ على الانضباط المالي، وتوفير البنية الأساسية، وتشجيع اللامركزية، وصياغة بل وتنفيذ سياسة تحقق توزيعا أكثر انصافا للدخل. كما أنها تتحمل مسؤولية خاصة عن المحرومين في مجتمعنا.

إن التعاون المحلي ليس سوى بعد واحد من أبعاد التنمية. والتعاون الدولي حيوي بالمثل. وينبغي أن يتضمن شراكات مع مجتمع الأعمال على الصعيدين الوطني والدولي. ولا غنى عن تهيئة بيئة دولية مواتية وموجهة نحو النمو وذلك لا يتأتي إلا عن طريق التعاون الدولي. وفي هذا الصدد، لابد وأن تتاح للبلدان النامية إمكانية الوصول المنصف إلى الفرص العالمية المتسعة في التجارة، والتكنولوجيا، والاستثمار والمعلومات.

ومع ذلك، فإنه بدون توافر الموارد المالية اللازمة ستظل التنمية في أزمة، خاصة في أقل البلدان نموا. ونحن نثني على الدانمرك, وهولندا، والنرويج، والسويد، لوفائها بهدف المساعدة الإنمائية المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي. وللأسف، أن هذه هي الدول المانحة

الوحيدة التي قامت بذلك. ولابد من جعل المساعدة الإنمائية الرسمية تدنو بدرجة أكبر من الأهداف المتفق عليها. ولابد أن تكون مستدامة، وإلا فإن المكاسب التي تحققت في البيئة الأساسية العامة للاقتصاد العالمي يمكن أن تضعف بل أن تتبدد.

إن ما ينادي به تقرير الأمين العام لا يزال مجرد نداء حتى الآن. ووفد بلادي مهتم اهتماما بالغا بأن يرى مقترحات ملموسة ومحددة تقدم لاستكمال المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي رأينا، أن هذه المقترحات يجب أن تشمل تنازلات محددة لصالح البلدان النامية في مجالات التجارة والسلع الأساسية والديون والقروض القصيرة الأجل والطويلة الأجل.

ولئن كان يتعين علينا أن ننتظر لحين صياغة هذه المقترحات، فإن وفد بلادي يجد أن توصية الأمين العام إلى الجمعية العامة بالنظر في عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية، بمشاركة مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإنمائية الإقليمية الأخرى بالاضافة إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، هي توصية جديرة بالتأييد. كما يجب النظر في مشاركة القطاع الخاص واسهاماته. وهذا أمر ضروري يأتي في حينه إذا كان لنا أن نرفع شأن التنمية في سياق هذه الهيئة العالمية.

وكما يشير الأمين العام، فإن الأمم المتحدة توفر محفلا فريدا لتحديد خطة للتنمية الدولية وبناء توافق الآراء اللازم للعمل. ومن ثم، ينبغي أن تكون هي محط أي جهود للتنمية. ويمكن للجمعية العامة، بوصفها الجهاز الأساسي للأمم المتحدة، أن تضطلع بدور قيم في هذا الجهد وذلك بوضع إطار جديد للتعاون الإنمائي.

كما يجب أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور معزز في جهود التنمية. إن الكثير من المسائل الاقتصادية الهامة كان ولا يزال يتقرر خارج دائرة الأمم المتحدة. وإذا استمر الحال على هذا المنوال، فإن خطة التنمية يمكن أن تصبح مجرد تعبير آخر عن حسن النية بلا أمل يذكر في تحقيقها.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي المجدد النشاط هو أنسب هيئات الأمم المتحدة لتناول مسألة التنمية. وينبغي أن يكثف المجلس الاقتصادي دوره، وأن يكتسب مصداقية بوصفه آلية دولية لصنع القرار، وفي رأينا، أن الاقتراح الداعي إلى إنشاء مجلس مستشارين دوليين للتنمية ليكون جهازا لتحليل السياسات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي اقتراح يستحق المزيد من البحث. إذ أن مثل هذا الجهاز يمكن أن يوفر مدخلات تحليلية قيمة للمجلس.

أما فيما يتعلق بالتنسيق التنفيذي للأمم المتحدة، فإننا نعتقد أنه أمر حتمي لبناء إطار أكثر تكاملا وكفاءة وفعالية لهذه المنظمة. وهنا أيضا يجب أن يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور فعال في ايجاد رباط عمل أوثق بين الوكالات المتخصصة والأمم المتحدة ذاتها. إن المنظومة الموحدة المتحررة من الازدواج والتفتت والتي يكون لديها تعريف واضح لمهام وأدوار أجهزتها الفرعية هي منظومة ستتيح للمنظمة الاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات البلدان النامية. ولذا نعتقد أن الأمر يجب أن يشمل وكالات متخصصة أخرى مثل مؤسسات بريتون وودز.

ويتفق وفد بلادي أيضا مع القول بأن للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان آثارا عكسية على التنمية، خاصة إذا حدثت في بلدان نامية. ورغبة في تعزيز قدرات الأمم المتحدة على القيام بالأعمال الوقائية في هذا المضمار، نجد أن اقتراح الأمين العام الخاص بالتنمية الوقائية اقتراح وجيه جدا. وهنا مرة أخرى، يود وفد بلادي أن يرى ولايات ومقترحات دقيقة ومحددة تحديدا واضحا لإيلائها مزيدا من النظر.

ونظرا لأهمية هذا البند، فإن وفد بلدي يرى أنه ينبغي تشكيل فريق عامل في إطار الجمعية العامة يجري دراسة متعمقة للتوصيات العديدة عظيمة الأهمية التي طرحها الأمين العام، بغية

التوصل إلى تفاهم مشترك حول خطة للتنمية والتدابير الأكثر فعالية التي تضمن نجاح تنفيذها. ونرى أن العيد الخمسيني للأمم المتحدة الذي سيحتفل به في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ ينبغي أن يتخذ أيضا تاريخا مستهدفا لتوصل مجموع الأعضاء إلى توافق آراء واضح بصدد كيفية المضي قدما في خطة التنمية تلك.

ونحن من جانبنا سنشارك مشاركة كاملة ونشطة، وسنؤيد التدابير التي ترفع مكانة خطة للتنمية إلى أولوية لا تقل عن أولوية خطة للسلام. فالخطتان جانبان مكملان لنفس الجهد الرامي إلى تشجيع واستدامة

"ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها"

وتوطيد الأمم المتحدة باعتبارها

"مرجعا لتنسيق أعمال الأمم المتحدة وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات المشتركة".

كما يقول الميثاق ذاته ببلاغة واضحة. وسيوفران معا إطارا للعمل في القرن الحادي والعشرين.

السيد ليغوايلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقدير وفد بلدي للأمين العام لما قدمه من توصيات محددة في الوثيقة A/49/665. ونود أيضا أن نشكر رئيس الجمعية العامة على ملاحظاته الاستهلالية التي قدم بها تقرير الأمين العام، وعلى مذكرة رئيس الجمعية العامة الواردة في الوثيقة A/49/320. وأخيرا وليس آخرا، نود أن نعلن مشاركتنا في تأييد البيان الذي أدلى به السفير لعمامرة بصفته رئيسا لمجموعة الـ ٧٧ وبالنيابة عن الصين.

ويسعدنا أن نلاحظ أن التوصيات المتعلقة بخطة للتنمية تمثل الآراء المعرب عنها خلال الجزء رفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصاد والاجتماعي، وكذلك الآراء المعرب عنها خلال جلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية التي أدارها في حزيران/يونيه الماضي رئيس الجمعية العامة آنذاك.

وعلى مدى السنوات الأربع الأخيرة، شرع المجتمع الدولي في تحريك آليات الأمم المتحدة وذلك بعقد مجموعة متنوعة من المؤتمرات العالمية ذات الصلة ومنها: القمة العالمية من أجل الطفل، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفي جميع هذه المؤتمرات، اتضح التماثل دائما في طبيعة التشكيلة الواسعة من المشاكل المحدقة بالبشرية، والواقع أننا نعي بالفعل ما يمكن وما ينبغي فعله. فهل بوسعنا إذن أن نظل بلا حراك، بينما تمثل أمامنا فرص كثيرة للعمل، خصوصا مع وجود توافق ساحق في الآراء لدى المجتمع الدولي على اتخاذ التدابير التي يمكن أن تنطلق بنا إلى الأمام؟

إن وفد بلدي يؤيد رأي الأمين العام القائل بأنه:

"ينبغي التسليم بأن التنمية هي أولى المهام وأبعدها أثرا في زمننا هذا". (A/49/665، الفقرة ٤)

خصوصا وأن التنمية في العديد من الدول الأعضاء كانت خلال حقبة الحرب الباردة متروكة دائما لتتعثر على هامش الأحداث. ونحن نؤكد قوله إن النهوج الإنمائية الجديدة لا ينبغي أن تولد النمو الاقتصادي فحسب وإنما ينبغي أن تتيح كذلك ثماره بصورة عادلة للجميع بقدر الإمكان. والواقع أنه يجب أن يكون معيار التنمية هو القضاء على الفقر، وتلبية الاحتياجات ذات الأولوية للشعوب، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام للأجيال المقبلة.

ونؤيد الرأي القائل بضرورة تخفيض النفقات العسكرية بشكل كبير بغية الافراج عن المزيد من الموارد لاحتياجات التنمية.

ونحن في بوتسوانا ندرك منذ بعض الوقت أن التنمية تحقق أفضل نجاح لها إذا كانت مدفوعة بأولويات وطنية، وإذا كانت مكرسة حقا لتحسين رفاه الغالبية العظمى من شعبنا. إلا أنه لا تفوتنا حقيقة هي أنه في عالمنا هذا المتعاظم الترابط والسريع العولمة يصبح للقوى الخارجية المؤثرة في الاقتصاد الكلي، مثل التجارة وإدارة الدين، والاستثمار المباشر، وتدفقات رأس المال، وفرص الحصول على التكنولوجيا، دورا لا يقل أهمية عن ذلك.

ويملي العالم المترابط الذي نعيش فيه ضرورة أن تتقاسم شعوب هذا الكوكب خيراته وأعباءه. والحاجة إلى تهيئة بيئة دولية تمكينية ومؤاتية في مجال التجارة كانت ولا تزال تكتسي أهمية فائقة. وحتى عندما تستطيع البلدان النامية أن تعبئ الموارد اللازمة لتنميتها من خلال ما يمكن أن تجنيه من تجارتها الدولية المنتجة، فإن البيئة الخارجية الخانقة تظل تشكل عقبة كأداء أمامها. فعندما لا تشجع التجارة الدولية الروابط الخلفية والروابط الأمامية المجزية، تصبح جهود البلدان المعنية جهودا تكاد أن تكون عقيمة.

إن تقاسم التكنولوجيا والمعلومات، وزيادة فرص حصول البلدان النامية عليهما، سيساعدان كثيرا في تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية. فبدون قدر كاف من الدراية الفنية والمعلومات ذات الصلة ستبقى خطط التنمية الوطنية مجرد نوايا طيبة بدون نتائج ملموسة وصحيحة.

إن الحاجة إلى الاستثمار في البلدان النامية حاجة ملحة للغاية. ومع ذلك فإن حالة الديون ليست حالة تيسر ذلك في العديد من بلداننا، وخصوصا في أفريقيا. والاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام بصدد هذه القضية ليس فيها شطط في رأي وفد بلدي. ولا يمكن أن يعد المرء مغاليا مهما أكثر القول في التأكيد على أن هذه الحالة المزمنة حالة تعرقل جهود أفريقيا الإنمائية. فالدولة المثقلة بالديون شأنها شأن الفرد المثقل بالديون - يتغير بشكل جذري ميلها الحدي للاستهلاك والادخار. ويمكن للمرء أن يتصور المدى الذي يمكن أن تؤثر فيه مثل هذه الحالة على مناخ الاستثمار. فالبلدان لا تستطيع أن تنتج ما يكفي لتلبية احتياجاتها ولا أن تعطي أحدا الثقة الكافية فيها لكي يقدم إليها الائتمانات اللازمة لتمكينها من الخروج من محنتها. إننا بحاجة عاجلة إلى معالجة هذه الحالة.

ونحن نتفق مع الأمين العام في أن الجهود الرامية إلى تحقيق التعاون والتكامل الإقليميين لا بد من تعزيزها. وينبغي أن نشجع إلى أقصى حد ممكن الجهود المبذولة، مثال ذلك جهود منظمة الوحدة الافريقية. من أجل تعزيز هذا النهج الهام للتنمية، وفي ضوء ذلك، وجدت بلدان منطقتنا دون الإقليمية أن من الضروري أن تبني وتعزز بشكل مستمر مساعيها من خلال المجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي. بيد أن واقع حالتنا يقتضي طلب مساعدات كبيرة، خصوصا للدول الأعضاء التي سيلزم فيها القيام بعمليات للتعمير وبناء الدولة بعد انتهاء الصراعات. ولا بد من تغذية ودعم الديمقراطيات الناشئة إذا أردنا أن نحقق التنمية الدائمة والمستدامة، وبالتالي السلم المستدام.

ولا بد من التسليم والانتفاع التام بالمزايا الكامنة الهامة التي يمكن أن نجنيها كذلك من التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويصدق هذا بشكل خاص على ميادين التكنولوجيا المناسبة، وتقاسم المعلومات، وتوسيع فرص التجارة فيما بين بلدان الجنوب. والواقع أن زيادة وتحسين التبادل التجاري في الجنوب بمكن أن تكون له آثار مضاعفة ايجابية في تنمية بلداننا.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد كاستيو سالازار (نيكاراغوا).

وقد شدد عدد من الوفود، وكذلك الأمين العام في تقريره، على الدور الرئيسي الذي يمكن بل

ويتعين على الأمم المتحدة القيام به في ميدان التنمية. ومن شأن الطابع العالمي للأمم المتحدة أن يعطيها حرية في الحركة لتعزيز التنمية أكثر من أي منظمة أخرى. ومع ذلك، يجب أن يتوفر المزيد من التماسك والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وبينها وبين الوكالات الأخرى المشاركة في الأنشطة الإنمائية المتعددة الأطراف، ويتعين إنماء احساس أكبر بوحدة الهدف وتعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

ولتسمحوا لي في الختام أن أذكّر بأن الحالة المالية المزمنة لمنظومة الأمم المتحدة تدعو للقلق في الواقع. وفي حين أننا نود أن نرى الأمم المتحدة تؤدي مهامها بفعالية وكفاءة، سيظل من الصعب علينا أن نحقق أهدافنا إذا لم تتوفر لها الموارد الكافية والقدرة على التنبؤ بورودها. وتمثل الحالة الراهنة عقبة كأداء في سبيل تحسين أنشطة التعاون الإنمائي الدولي. وربما كان من اللازم، كما هو مقترح في تقرير الأمين العام إنشاء محفل يمكننا الالتقاء به ومناقشة وسائل تعبئة الموارد لأغراض التنمية الدولية.

السيد إتيفا (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعد التنمية من الشواغل الأساسية للمجتمع الدولي، وخاصة العالم النامي، وما فكرة وثيقة "خطة للتنمية" سوى تعبير عن ذلك الشاغل. وستزيد المناقشة بشأن "خطة للتنمية" في دورة الجمعية العامة هذه قوة الدفع للتوصل بصورة مجددة إلى أساس منطقي وتوافق في الآراء وإطار سليم لدعم التنمية. ويشيد وفدي بالأمين العام لتقديمه تقريرا بشأن "خطة للتنمية" ولما يبذله من جهود متواصلة لإثراء "الخطة" على أساس الملاحظات والآراء التي تم الاعراب عنها خلال انعقاد الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وجلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية التي عقدها في حزيران/يونيه الماضي رئيس الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

ويشاطر وفدي تماما رئيس مجموعة السبعة والسبعين المشاعر التي أعرب عنها ويؤيد المقترحات التي قدمها، ويود أن يسلط الأضواء على آرائه بصدد بعض التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (A/49/665).

والأبعاد الخمسة للتنمية التي بُحثت ضمن التقرير مقبولة تماما لدينا في اثيوبيا. ومع ذلك، نود تأكيد ضرورة إجراء تحليل دقيق أثناء تطوير هذه المفاهيم، حتى لا تؤدي إلى إيجاد مشروطيات جديدة قد تقوض الانسجام بين أولويات التنمية الوطنية وقوى الاقتصاد الكلي الخارجية. فبيئة الاقتصاد الكلي الخارجية يجب أن تكون معززة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية بكفالة حصولها المنصف على الفرص العالمية المتوسعة في ميدان التجارة والتكنولوجيا وفرص الاستثمار وتدفق المزيد من الموارد التساهلية بطريقة يمكن التنبؤ بها.

ومن الجدير بنا إيلاء الاهتمام اللازم لإقامة رابطة هيكلية وتكاملية بين "خطة للتنمية" ونتائج المؤتمرات العالمية مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والقمة العالمية المقبلة للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، وكذلك مؤتمرات القمة العالمية الأخرى التي تعقد في المستقبل. وينبغي تنفيذ هذه الممارسات بطريقة تساعد على تجنب ازدواج الجهود وتعزز الانتفاع الكفؤ بالموارد الشحيحة.

ويرى وفدي أن هناك مجالا آخر ينبغي أن يكون جزءا لا يتجزأ من "خطة للتنمية" وهو الاستراتيجية اللازمة لتحقيق البرامج والأهداف المتفق عليها دوليا للتصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لمجموعة معينة من البلدان. وفي هذا الخصوص، يستحق برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات وبرنامج عمل الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا اهتماما جديا. وجدير بالذكر أن الجمعية العامة أقرت في دورتها السادسة والأربعين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، استنادا إلى مبدأ المسؤولية المتقاسمة والشراكة التامة بين

أفريقيا والمجتمع الدولي. وعندما نبحث تنفيذ برنامج العمل هذا، نجد أن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي والتزامه لم يرتفعا إلى مستوى التوقعات.

ويحدد برنامج العمل الجديد أهدافا مركزة بوضوح يلزم تحقيقها خلال التسعينيات، وتتضمن هدف بلوغ النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي متوسطا سنويا لا يقل عن ٦ في المائة وبلوغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية في سنة ١٩٩٢، حدا أدنى قدره ٣٠ بليون دور على أن ينمو بعد ذلك بمعدل سنوي متوسط قدره ٤ في المائة. إلا أن الأداء الفعلي للاقتصاد الافريقي وتوفر المساعدة الإنمائية الرسمية يرسمان صورة مخالفة. إذ تشير التقديرات الأولية للجنة الاقتصادية لافريقيا إلى أن الاقتصاد الافريقي نما في سنة ١٩٩٣ بمعدل لا يتجاوز ١,٤ في المائة عما كان عليه في سنة ١٩٩٢، وهو ما يتخلف كثيرا عن هدف النمو السنوي البالغ ٦ في المائة المذكور في برنامج العمل الجديد. والأثر السلبي لنمو بنسبة ١,٤ في المائة بالمقارنة بمعدل نمو سكاني أفريقي يبلغ ٣,١ في المائة لا يحتاج أي ايضاح. وعلى نفس المنوال، شهدت الفترة الأولية لتنفيذ برنامج العمل الجديد خفضا في خطط المعونة المقدمة من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء. أما تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية لافريقيا فقد شهد تخفيضا محسوسا يبعد به كثيرا عن المستوى الموصى به.

وما برحت مشكلة الديون الخارجية لافريقيا تُضر بالجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية. وقد وصلت كل من نسبة الديون الخارجية إلى الناتج القومي الإجمالي ونسبة خدمة الديون الفعلية إلى الصادرات إلى مستوى حرج، وسيتعذر الحديث عن تنمية جدية في أفريقيا دون اتخاذ خطوات جذرية لحل هذه المشكلة.

والتضارب أو التباين الحاصل بين الغايات والأهداف المحددة دوليا وتنفيذها الفعلي يصدق أيضا على برنامج عمل الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا. ولذلك، من الحتمي اعطاء أولوية لتحقيق جميع البرامج والأهداف المحددة وخاصة فيما يتعلق بمجموعات البلدان التي تكون الصعوبات الاقتصادية فيها شديدة وحرجة.

وتدعو الحاجة أيضا إلى الاعتراف بأن المشاكل الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان النامية الافريقية وغيرها من البلدان النامية يمكن معالجتها عن طريق التعاون الاقتصادي والتكامل على الصعيد الإقليمي. ولذلك، ينبغي أن تؤكد "خطة للتنمية" بصفة خاصة، على إقامة الجماعة الاقتصادية الافريقية.

إننا على وعي بتنوع الآراء بشأن فعالية الادارة الاقتصادية على الصعيد الدولي وعدم كفاية الترتيب الحالي، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان النامية، ولا يحقق ادماج المكونات المتنوعة لعملية التنمية. فالحاجة لزيادة تقريب مؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية البازغة، من الأمم المتحدة، أصبحت أشد اليوم مما كانت عليه من أي وقت مضى، إذا أردنا لعمليات هذه المؤسسات أن تترك أثرا ايجابيا على الاقتصاد العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن الهياكل والآليات اللازمة لتشجيع التكامل بين الجهتين يجب أن توجد على كل من مستوى الادارة العليا ومستوى الخبراء والمستوى الميداني. ولا بد لمؤسسات بريتون وودز أن تبني برامجها وسياساتها على مبادئ وأهداف وغايات متفق عليها دوليا حسبما يتقرر في محافل الأمم المتحدة نتيجة مفاوضات حكومية دولية. ويحدونا الأمل في أن تفضي المداولات المقبلة بشأن خطة التنمية الى إيجاد آلية شفافة لتعاون بين المؤسسات المذكورة يتسم بطرق عمل قوامها المشاركة والديمقراطية.

فإذا أريد لخطة التنمية أن تترك اثرا محسوسا في مجال التعاون الاقتصادي الدولي وان تعزز النمو المستدام والتنمية المستدامة في البلدان النامية، فإن هناك ضرورة لاستكشاف أساليب جديدة وابتكارية للتمويل واقامة آليات لمتابعة تنفيذها.

ويشير تقرير الأمين العام بوضوح الى الكيفية التي أعاقت بها القيود على الموارد سير أنشطة الأمم المتحدة الانمائية. ويجب أن تكون هناك علاقة سليمة بين الولاية الممنوحة للأمم المتحدة والموارد المقدمة لها، وامكانية التنبؤ بالتمويل تعد أساسية لتلافي الاضرار بالمشروعات والبرامج أثناء القيام بها. ومن الأهمية الحيوية بمكان اعادة هيكلة الميزانيات العادية والطوعية القائمة، واستكشاف أساليب تمويل جديدة واضافية. ان فكرة فرض رسوم على التحويلات المالية الدولية التي لها طابع المضاربة، وفكرة فرض ضريبة على استخدام الوقود الأحفوري، وفكرة الانتفاع من الموارد المفرج عنها نتيجة عملية نزع السلاح، وفرض الضرائب على أرباح الشركات متعددة الجنسيات، وعلى استخدام موارد الأملاك العامة كلها أفكار يجب دراستها بدقة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن مقترح الأمين العام الرامي الى عقد مؤتمر دولي معني بتمويل التنمية يجب دراسته دراسة جدية، حيث أنه قد يتيح فرصة كبيرة لدراسة مشكلة تمويل التنمية بمجموعها والخروج ببرنامج عمل ملموس قابل للتنفيذ.

إن التنفيذ الفعال لخطة التنمية يتطلب انشاء آليات للمتابعة على مختلف المستويات في الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد ينبغي تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي كي يضطلع بهذه المسؤوليات الجديدة. بيد أن فكرة انشاء مكتب موسع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحتاج الى المزيد من الايضاحات المفصلة لواجباته ومسؤولياته، ومعايير العضوية فيه وطريقة عمله.

وينبغي تنظيم الجزء الأول من الجمعية العامة، حيث يكون الممثلون الحاضرون من مستوى رفيع، على نحو يسمح بالنظر خلاله في مشكلات التنفيذ التي يطرحها عليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكما يقترح الأمين العام، فإن عقد دورة استثنائية للجمعية العامة كل بضع سنوات تكرس للتعاون الاقتصادي الدولي من شأنه أن يوفر الزخم السياسي اللازم لتنفيذ الخطة.

ويرى وفد بلادي أن تطوير خطة للتنمية يتطلب عملا إضافيا، وانه ينبغي بالتالي أن تمنح الجمعية العامة الرئيس صلاحية تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية تتمثل ولايته في إجراء مناقشات على قاعدة عريضة، وتقديم تقريره الأول خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقريره النهائي في الدورة الخمسين للجمعية العامة.

السيد بونس (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن عملية إعادة تحديد دور الأمم المتحدة في ضوء التغيرات الجارية على الساحة الدولية التي أدى إليها انتهاء الحرب الباردة عملية بدأت مع نظر الجمعية العامة في "خطة للسلام" واعتمادها للقرار ١٢٠/٤٧ الف وباء. وتكيف المنظمة لن يكون تاما حتى تنال خطة التنمية نظرا مماثلا لما لاقته خطة للسلام ويتم اعتماد وتنفيذ القرارات المترتبة على ذلك. وعلى هذا يؤيد وفد بلادي الاقتراح الذي قدمه أمس ممثل الجزائر، بوصفه رئيسا لمجموعة الـ ٧٧، والداعي الى انشاء فريق عامل تابع للجمعية العامة تكون له هذه الصلاحية.

وترحب اكوادور بارتياح بالايضاحات والوقائع ذات الصلة الواردة في التقرير الجديد للأمين العام (A/49/665) بالاشارة الى محتويات التقرير الأولي (A/49/935). فالاسهامات الهامة التي وردت أثناء جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية التي انعقدت وترأسها باقتدار رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، السفير انسانالي اسهامات يتحلى بعضها في هذه الوثيقة التي تشكل فعلا عرضا جيدا للخطوط العامة للعناصر والأهداف والمتطلبات المؤسسية للتنمية.

ونود أن نبرز بصورة خاصة الصلة بين السلم والتنمية، والتأكيد مجددا على الدور الأساسي للأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية، والتسليم بالحاجة لأن تتكيف مؤسسات الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، مع المتطلبات العاجلة لأيامنا هذه.

وترى اكوادور أن هذه العناصر الأساسية بحاجة الى مزيد من التطوير، وأنه يجب أن تتوفر لها الموارد المؤسسية والمالية التي تحتاجها لكي يتم تشغيلها على أكمل وجه، فإذا افترضنا وجود صلة بين السلم والتنمية وإذا كنا نرغب جديا في مواجهة التحديات التي ينطوي عليها تحقيق تنمية مستدامة، فإننا عندئذ بحاجة الى تعزيز وكالات التنمية وإعادة توجيه أنشطة هيئات الائتمان المتعددة الأطراف، فضلا عن إحداث زيادة هامة في الموارد لذلك الغرض. ولذلك، وبالرغم من أننا نتشاطر الآراء الواردة في التقرير بشأن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به الجمعية العامة في هذا المجال، فإننا نرى أن الاصلاحات المقترحة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد لا تكون كافية للاضطلاع بالمهمة الجبارة التي تواجهنا. فهذه الموارد لا يمكن الحصول عليها من خلال الاسهامات الطوعية، كما يتبين من الاستجابة غير الكافية للتعهدات المتواضعة التي قطعت في قمة ريو، وهذه الحقيقة تتطلب منا مراجعة الولاية الممنوحة لكل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، فيما يتعلق بالاسهامات المالية للدول الأعضاء في المنظمة.

ولنذكر أن النمو الذي شهدته أنشطة الأمم المتحدة في مجال صون السلم قد أدى الى زيادة في ميزانية المنظمة، كان معناها بالنسبة لبعض الدول الأعضاء مثل اكوادر هو ازدياد اسهاماتها لهذه الأغراض بأكثر من سبعين مثلا في غضون أقل من أربع سنوات.

إذا كان المجتمع الدولي يولي نفس الأولوية الى التنمية، وجب أن تكون هناك زيادة مماثلة في المساهمات المقدمة من أجل هذا الغرض أو على الأقل أن تكون الزيادة بما يكفي لتلبية أشد الحاجات الحاحا. ثم إن اعادة هيكلة مؤسسات بريتون وودز، لتوفير موارد إضافية ووطيدة لمشاريع التنمية التي تضطلع بها الدول والوكالات المتخصصة على أساس المبادئ التوجيهية والسياسات التي يتفق عليها المجتمع الدولي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد المشاورات اللازمة، ستكون مبادرة تمكننا من التصدي لاحتياجات العصر الضخمة.

ويعلق وفدي أهمية كبرى على الطابع المحايد للأمم المتحدة، والذي يجري التأكيد عليه في الفقرة ٦٧ من التقرير. وحسبما يشير اليه الأمين العام بحق، فإن هذا الحياد قد يسر للمنظمة أن تعمل مع الحكومات بثبات توخيا لأهداف طويلة الأجل،

"متحررة من الأهداف السياسية أو الاقتصادية القصيرة الأجل". (A/49/665، الفقرة ٦٧)

وينبغي لنا، كيما نحافظ على هذا العنصر الذي يعتبر أساسيا جدا لنجاح عمل المنظمة، أن ننظر بعناية خاصة في فكرتي "التنمية الوقائية" و "التنمية العلاجية" المطروحتين في الفقرتين ٨١ و ٨٣.

وتؤيد اكوادور المفاهيم التي يبسطها التقرير بشأن الحاجة الى التوصل الى حل منصف وقاطع لمشكلة الدين الخارجي، بما في ذلك الالغاء في حالة أقل البلدان نموا.

وعلاوة على ذلك فإن وفدي، رغم أننا نشاطر الرأي القائل بأن المسؤولية الأساسية عن التنمية تقع على عاتق الحكومات، يعتقد بأن الابقاء على التشوهات والممارسات الحمائية الراهنة في التجارة الدولية يمكن أن يبطل أية جهود تبذل لتحقيق التنمية. إن القيود التعسفية الأحادية الجانب التي فرضتها مؤخرا بلدان صناعة عديدة على صادرات بلادي من الموز والزهور والمنتجات البحرية تبين بوضوح أن الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية لتنويع صادراتها وتدعيم أكثر قطاعات اقتصاداتها قدرة على المنافسة لن تكون كافية إذا ما أبقي على البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، وخاصة إذا لم يتخذ أي إجراء لإعادة هيكلة الأسواق الدولية.

إن الحاجة الى قيام الأمم المتحدة بدور نشط في مجال التجارة وبما لها من صلة بالتنمية قد أدت الى انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(الاونكتاد) قبل ٣٠ عاما. وحيث أن هذه الحاجة وتلك الصلة لا تزالان قائمتين، فيجب استكمال التقرير الذي نناقشه بمقترحات في هذا الخصوص تتجاوز مجرد العلاقة الرسمية مع منظمة التجارة العالمية المقبلة.

ويؤيد وفدي مبادرة رئيس الجمعية العامة بعقد جلسات استماع بشأن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية. وتؤيد اكوادور الفكرة القائلة بأن بعض الموارد المحررة نتيجة تخفيض الدول الكبرى لنفقاتها العسكرية الضخمة ينبغي أن توجه الى التنمية. ان استخدام ما يسمى عائدات السلم لإعطاء زخم للتنمية سيتيح الانتفاع من الموارد التكنولوجية والبشرية الضخمة المستوعبة حاليا في الصناعة العسكرية، في تحقيق طموحات السواد الأعظم من البشر. ولا ينبغي بأي حال من الأحوال تحويل الآليات المصممة لهذا الغرض الى شكل جديد للمشروطية المفروضة على البلدان النامية، كما لا ينبغي لها أن تؤثر على حق تلك البلدان في الدفاع عن النفس.

وللعلم والتكنولوجيا دور أساسي في التنمية وفي تلبية الحاجات الأساسية مثل الرعاية الصحية والغذاء. ولهذا السبب ينبغي أن تشمل "خطة للتنمية" أهدافا وبرامج ترمي على وجه التحديد الى التشجيع على نقل هذه الخدمات والسلع الأساسية الى البلدان النامية بشروط منصفة.

إن التنمية ليست مجرد هدف طويل الأجل، انها حق أساسي من حقوق الانسان سلم به المجتمع الدولي في إعلان فيينا، وصدقت عليه قرارات الجمعية العامة. إن الحد الأدنى من احتياجات ٨٠٠ مليون نسمة من الأغذية لا يتوفر لهم، وفي كل يوم يموت ٣٤ ٠٠٠ طفل بسبب سوء التغذية أو المرض، و ٣٥ في المائة من السكان البالغين - ثلثاهم من النساء - أميون؛ ويعيش أكثر من ٨٥٠ مليون نسمة في مناطق يتعرض للتصحر الذي يواصل الزحف بلا هوادة، وهناك ٣٥ مليون لاجئ اضطروا الى ترك أوطانهم.

وتذكرنا المحن التي تعبر عنها هذه الأرقام بواجب اتخاذ إجراء فوري في جميع مجالات المساعي الاقتصادية الدولية. ويجب أن تعمل الأمم المتحدة بإعداد وتنفيذ "خطة للتنمية" تكون شاملة. ونحن نثق بأن جميع الدول الأعضاء التي تشارك في المفاوضات البادئة بهذه المداولة ستتحمل مسؤولياتها الكاملة حتى يسفر عملنا عن اتفاقات مبتكرة يكون لها النطاق اللازم وتكون متفقة مع خطورة الحالة الراهنة المتفجرة حيث تظل الحاجات الأساسية لأكثر من ١,٣ بليون انسان يعيشون في فقر مدقع، دونما تلبية.

السيد موانغولو (ملاوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد ملاوي بتقرير الأمين العام عن "خطة للتنمية" (A/49/669). وهذا التقرير قد أحسن إعداده. وهو يوفر إطارا للتداول حول تنشيط دور الأمم المتحدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، الذي هو دور مقرر بحكم الميثاق.

إن المشاورات المستفيضة التي جرت أثناء جلسات الاستماع العالمية بشأن التنمية، والمناقشات التي دارت في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، قد ركزت على "خطة للتنمية" المقترحة. وقد كان هذا مماثلا لما جرى من تركيز على "خطة للسلام". إن هذا هو ما طلبناه من الأمين العام، وقد أدى الأمين العام المطلوب منه على خير وجه حقا. لذلك فإن من رأي وفدي أن تقرير الأمين العام عن "خطة للتنمية" يزيد الى حد كبير من ثقتنا في الأمم المتحدة، وايماننا بها، ونظرتنا الايجابية اليها، والى دورها البالغ الأهمية في التنمية، ويؤكد ذلك كله.

وتتطلب المشاكل الانمائية الأساسية التي يتعين مناقشتها بمقتضى "خطة للتنمية" اجراءات عاجلة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ان أريد استنباط تدابير ملائمة وتعبئة الموارد المالية لتنفيذها، ويبرز تقرير الأمين العام بشدة المحنة المويئسة التي تعيشها البلدان النامية، لا سيما البلدان الافريقية النامية. وتشمل العقبات التي تعترض التنمية المستدامة معدلات التبادل التجاري السيئة

جدا، وعبء الدين الخارجي الثقيل، وكلاهما يحبط التنمية فعلا؛ وضعف تدفقات رأس المال الأجنبي الخاصة والعامة، التي تتقهقر ومن ثم تؤخر التنمية؛ والافتقار الى أي نقل جاد للموارد التكنولوجية، وهو ما يعد عاملا مثبطا رئيسيا.

ويوافق وفدي مع الأمين العام في قوله، في جملة أمور، بأن التهميش الظاهر للعيان "لأشد البلدان فقرا وأقلها حظا من الثروات الطبيعية" (A/49/665، الفقرة ٢٣) هو اتجاه لا بد من عكسه، وبأن الموارد المالية التي خصصها المانحو للتنمية ينبغي الا تسحب وتحول الى تمويل عمليات حفظ السلم؛ وأنه ينبغي زيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية بشكل له مغزاه لكفالة تحقيق هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي الذي تأخر تحقيقه عن موعده كثيرا.

إن المحاولات التي تبذلها هذه البلدان لتنفيذ البرامج الإنمائية قد كتب عليها الفشل منذ البداية. فالموارد المالية والتكنولوجية حتى عندما تتاح لها تكون بقدر أقل كثيرا مما يكفي، وهذا أمر يرثى له. إن أفقر البلدان وأقلها نموا بلدان لا يمكن إغفال وجودها أو تناسيها. هذه هي الحقائق الواقعة التي يجب أن تأخذها في الحسبان المداولات الخاصة بأية خطة للتنمية.

ويحيي وفد بلادي ما أعلنه الأمين العام في تقريره من أنه:

> "لا يمكن أن تنجح التنمية ما لم تُملها أولويات وطنية". (A/49/665، الفقرة ١٥)

غير أن الأولويات الوطنية، تشوهها أحيانا بقسوة بالغة عوامل خارجة عن سيطرة الحكومات. فبلادي تواجه الآن، للسنة الرابعة على التوالي، حالة جفاف خطيرة للغاية. إن وجود العجز الخطير في الأغذية والمجاعة يتطلب إعادة تخصيص الموارد المالية النادرة التي كانت مكرسة للتنمية. وحتى برامج الأمن الغذائي يصبح من المتعذر تنفيذها. وهذه الطوارئ تحتم استنباط برامج طويلة الأجل يكون بوسعها أن توقف تكرار وقوع حالات العجز في الأغذية والجوع والمجاعة.

ويرى وفد بلادي من الواجب أن تناقش، على سبيل المثال في إطار خطة التنمية، خطط الري بوصفها إحدى الأولويات الوطنية في التنمية لمكافحة آثار الجفاف الضارة ببلدان مثل بلادي.

يعتقد وفد بلادي أنه لكي يتسنى حدوث تنمية مستدامة وذات معنى يجب إرساء عهد ديمقراطي تتوفر فيه كل مكونات الاستقرار السياسي، مثل احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير عن الرأي والاجتماع. ومن ثم، فإن النظم الديمقراطية الجديدة لا تتحمل الإضرار بها من جوانب عوامل خارجية تكشف أوجه الضعف الداخلية فيها وتفقدها كل مناعة تقريبا، مما يجلب في ركابه الصراع العنيف وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي. فيجب إذن أن تسلط المداولات حول خطة للتنمية الأضواء على اتخاذ تدابير علاجية فورية محددة لمواجهة المشاكل الملحة التي تشكل عقبات كؤود في سبيل التنمية.

في هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي بقوة توصية رئيسية من توصيات الأمين العام تقول بأنه:

> "ينبغي إحداث تخفيض مناسب دائم في حجم ديون البلدان التي تمر بأزمة مديونية وتضطلع بإصلاحات اقتصادية. أما ديون البلدان الأقل نموا وأفقر البلدان، فينبغي إلغاؤها بجرة قلم". (المرجع نفسه، المرفق)

وقد تقدم رئيس جمهورية ملاوي، فخامة السيد باكيلي مولوزي، بنفس النداء إلى الجمعية العامة في ٥ تشرين الثاني/أكتوبر ١٩٩٤، عندما قال:

> "كلي ثقة بأن شركاءنا في التنمية سيواصلون مساعدتنا إذ نمضي قدما في جهودنا لتحسين مستوى معيشة شعبنا.

وأود، على وجه الخصوص، أن أناشد المانحين النظر بعين العطف إلى إمكان إلغاء الديون المستحقة حاليا على حكومة ملاوي.

"وأود أن أطمئنكم، سيدي الرئيس، إلى أن أية مساعدة تقدم إلى ملاوي ستستخدم للغرض المحدد لها وتوجه إلى الفئة المقصودة. إن الحكومة المنتخبة ديمقراطيا ينبغي أن تعطى الفرصة لتطبيق الديمقراطية. (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٨، الصفحة ٣)

وأخيرا، يرى وفد بلادي:

"استصواب عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية". (المرجع نفسه، المرفق)

باعتبار ذلك شرطا أساسيا مسبقا لنجاح التدابير المحددة للعمل التي تتمخض عنها المداولات الخاصة بخطة للتنمية. ثانيا، يود وفد بلادي أن يؤيد بشدة المقترح الذي تقدم به رئيس مجموعة الـ ٧٧، في بيانه الذي أدلى به نيابة عن المجموعة والصين، والقائل بضرورة إنشاء فريق عامل رفيع المستوى على مستوى الجمعية العامة للتداول بشأن التدابير المفصلة والمحددة التي تشكل خطة للتنمية. وهذه المسألة جديرة بأن تولى ما تستحقه من الاستعجال والأهمية والاهتمام على مستوى رفيع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تماشيا مع المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٥٨، أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن سويسرا.

السيد ماتز (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يعد تحديد خطة للتنمية أمرا ذا أهمية قصوى في نظر سويسرا التي تشارك مشاركة كاملة في جميع أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعاون من أجل التنمية وتقديم المساعدة الإنسانية. لذا، نود أن نشكر الأمين العام على الوثيقة التي قدمها لنا.

وهذا الجهد يأتي في سياق يحدده من ناحية وجود "خطة للسلام" ومن ناحية أخرى تعاقب عدد من المؤتمرات الدولية على مر السنوات القليلة الماضية والسنوات القليلة القادمة أيضا. ونحن نعتقد أن هذه المناسبات تتلاقى إذ لا يمكن تأمين مستقبل بشري دون حشد كل القوى الاقتصادية والاجتماعية لضمان التنمية، وحماية البيئة، والأمن في جميع أرجاء عالمنا. والتحدي الذي تواجهه المنظمة في هذا المضمار يتمثل في التوليف بين أهداف التنمية المحددة في المؤتمرات الدولية وإيجاد إطار موحد لمتابعتها يستند أساسا إلى قدرتها الفريدة على زيادة الوعي، وخلق توافق الآراء، ورسم السياسات في جميع المجالات المتصلة بالتنمية.

في رأينا، أن تنفيذ خطة للتنمية يرجى منه، في المقام الأول، أن يتيح تحسين أثر أنشطة منظومة الأمم المتحدة، خاصة في الميدان. ومن هذه الزاوية، أود أن أبدي النقاط التالية:

إن تنمية كل بلد لا يمكن أن تنجح إلا في إطار سياسة متناسقة ومستمرة تنتهجها حكومة كفؤة ونزيهة ويدعمها سكان حقوقهم محترمة ومصالحهم ممثلة بشكل منصف. وهذا ينطوي ضمنا على ضرورة وضع السكان في صميم التنمية، وكذلك ضرورة تحديد أية أولوية وطنية في سياق نهج يقوم على المشاركة ويضم كل الشركاء المعنيين.

أما بالنسبة للدول، فإن لشتى مكونات نظام التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف دورا تضطلع به. ومن هنا يضحى التعاون بين منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية المقبلة، أمرا أساسيا.

على أن التركيز ينبغي أن ينصب بدرجة أكبر على تنسيق أنشطتها على الصعيد الميداني. ولا بد لنا من التأكد من الاستفادة الكاملة من المزايا النسبية لكل الجهات المعنية في هذا الجهد الرامي إلى تحقيق التنسيق. وفي هذا الصدد، فإن بعض المبادرات المشتركة في أثبتت فعلا الطاقة الكامنة

في مثل هذا التعاون، وهي مبادرات ينبغي زيادة تطويرها.

وفي هذا السياق، نرى أن الدور الذي تضطلع به الوكالات المتخصصة ينبغي تحديده بشكل أدق بحيث تركز كل وكالة منها جهودها على مجال خبرتها.

وتتطلب هذه الخطوات الطموحة، بل والتي لا غنى عنها، الدعم الحازم من كل حكوماتنا. ألسنا جميعا أعضاء في هذه المؤسسات، ألن يكون من المفيد في هذا السياق لو أن مكتب البرامج والوكالات ومكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي خططا لعقد اجتماعات مشتركة لتناول موضوعات محددة؟

وأخيرا، ينبغي أن تتحسن في الأجل المتوسط عملية تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. إن جميع الدول - المانحة والمتلقية - تتحمل مسؤولية عن تحقيق هذه الغاية. ونحن نرى أن القيام عن طريق التفاوض بتحديد أهداف وسيطة للحجم الكلي للمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن يفيد في تحسين تمويل المساعدة بشكل عام.

وفيما يتعلق بتمويل الأنشطة الإنمائية في إطار منظومة الأمم المتحدة، نحن مقتنعون بضرورة إصلاح طرائقها. وتشارك سويسرا بنشاط في المناقشات الجارية بالفعل حول هذا الموضوع، ونأمل في أن تصبح جميع الدول مشتركة فيها. كما نرى أن من الضروري تماما ألا تؤدي المساعدة الإنسانية التي تقدمها المنظومة إلى استنزاف الموارد اللازمة لتمويل التعاون الإنمائي الطويل الأجل، فبهذا التعاون وحده يمكن إزالة الصراعات. وعلى ذلك، ينبغي أن يتم بأقصى سرعة ممكنة تحويل مساعدات الطوارئ إلى تعاون من أجل التنمية في إطار تواصل هذين الشكلين من أشكال العمل. إن أي خطة حقيقية للتنمية يجب أن تنطوي على توضيح مبادئ العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة في هذا التواصل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة حول هذا البند.

وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة ٣٠ ستجرى المفاوضات اللاحقة حول هذا البند في اللجنة الثانية.

وبهذا تكون الجمعية العامة قد انتهت من هذه المرحلة من نظرها في البند ٩٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٥